

الاعتراضات النحوية لمحمد بن يوسف الكرماني (ت ٧٨٦هـ) على تفسير البيضاوي (ت ٦٨٥هـ)

فرقد خيرى عبد الوهاب*
أ.د. زهير محمد علي

الملخص

قدّم محمد بن يوسف بن عليّ الكرمانيّ (ت ٧٨٦هـ) حاشية على تفسير البيضاويّ (ت ٦٨٥هـ) المسمّى بـ(أنوار التنزيل وأسرار التأويل)، تميّزت هذه الحاشية عن غيرها من الحواشي التي ألفت عن هذا التفسير، لتمكّن الكرمانيّ من اللغة وكثرة اطلاعه، وتقوم فكرة البحث على طرح المسائل النحوية التي ناقشها الكرماني واعترض على رأي البيضاوي فيها، وربّبتُ اعتراضاته على ثلاثة مباحث، الأول في الأسماء، والثاني، في الأفعال، والثالث، في الحروف.

الكلمات المفتاحية: الكرمانيّ، النحو، البيضاويّ، الاعتراضات.

المقدمة

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين وآله الطيبين الطاهرين.

أما بعد:

فإنّ اللغة العربية اصطفها الله تعالى من بين لغات العالم على اختلاف ألوانهم، ودراستها بقيت قائمة منذ نزول القرآن الكريم إلى وقتنا هذا، وتعدّ دراستها من أهم الدراسات، لما لها من الخصائص التي تزيد على خصائص اللغات أخرى.

farkadkaharee@gmail.com

Zuhair.mohammed@ircoedu.uobaghad.edu.iq

(*) جامعة بغداد/ كلية التربية ابن رشد للعلوم الإنسانية

وكان من فضل الله عليّ أن وفقني للخوض في غمار قواعدها، من خلال البحث في المباحث النحوية، التي قدمها الشيخ الكرمانّي في حاشيته على تفسير البيضاويّ، إذ عُرف الرجل بعلمه، وكثرة اطلاعه على كتب التفاسير، وتمكّنه من اللغة في مجالاتها كلّها، وذاع صيته في القرن الثامن، إذ كان طلبة العلم يرتادون مجلسه من كلّ مكان؛ ليأخذوا شيئاً من علمه، وكانت له مصنّفات جليّة، منها، شرح صحيح البخاري، وشرح مختصر ابن الحاجب، وشرح المواقف، وغيرها.

وفي أثناء شرحه لتفسير البيضاوي توقّف على عدد مهم من المسائل النحوية، فوضّح ما صعب منها، وزادها شرحاً وتيسيراً وبيانا، وسجّل مجموعة من الاعتراضات النحوية على عدد من آراء البيضاوي، قُمت بجمعها في ثلاثة مباحث، المبحث الأول خصص للأسماء، والثاني للأفعال، والثالث للحروف.

المبحث الأول: الأسماء

أولاً: اعتراضه على عدم تفريق البيضاويّ بين معنى البدل والصفة.
في قوله تعالى: ﴿صِرْطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ (الفاتحة: ٧).

يردّ (غير) مفرداً مذكراً، وعند تأنيثه فمن الممكن جعل الفعل مذكراً بحمله على اللفظ، وجعله مؤنثاً حملاً على المعنى، ومدلول (غير) بمخالفته في وجه معين، وأصله الوصف ومن الممكن أن يُستثنى به، وكثيراً ما نراه ملازماً للإضافة في اللفظ أو في المعنى، ولا يجوز إدخال ال التعريف عليه، إذ إنه لا يتعرف إلّا في جعله معرّفاً بالإضافة^(١)، وذهب السيرافي (المتوفى ٣٦٨هـ) إلى أنها تُعرّف بالإضافة إذا وقعت بين شيئين متضادين، في نحو قولنا: (الحركة غيرُ السكون)، وإذا حملت (إلّا) على (غير) ينتقل إعراب (غير) في الاستثناء فيعرب الاسم الذي بعد (إلّا) بما يستحقه، وتُعرّب (غير) بما يستحقه المستثنى بإلّا، كما ورد في آي الذكر الحكيم: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ (الأنبياء: ٢٢)، بمعنى غير الله^(٢).

وذكر سيبويه ما ورد في القرآن الكريم: ﴿غير المغضوبِ عليهم﴾، عند ذكره (باب ما يكون فيه إلّا وما بعده وصفاً)، كقولنا (لو كان معنا رجلٌ إلّا زيدٌ لهلكنا)، ونفس القول ما جاء في الشعر^(٣):

أُنِيخَتْ فَالْقَتْ بِلْدَةٍ فَوْقَ بِلْدَةٍ قَلِيلٌ بِهَا الْأَصْوَاتُ إِلَّا بُغَامُهَا

كأن القول: (قليل بها الأصوات غير بُغامها)، إذا كانت (غير) ليست استثناءً، وكذلك ما ورد في شعر

ليبيد:

وإذا أقرضت فرضاً فأجزه إنّما يجزّي الفتى غيرُ الجمّل^(٤)

وقال شاعر جاهلي^(٥):

وكلُّ أخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ لَعَمْرٍ أَيْبِكَ إِلَّا الْفَرَقْدَانِ.

كأنه ذكر: (وكلُّ أخٍ غيرُ الفرقدين مفارقة أخوه)، في حال وصفها به كلاً^(٦)

وعلّل الفراء مجيء (غير) النكرة غير المعين صفة (الذين) بكون (الذين) معرفة غير معينة وكونها مضافة إلى اسم فيه الألف واللام لكنه غير معين، وأجاز نصب (غير) على الحال من (عليهم) والتقدير (لا مغضوباً عليهم)^(٧)، ولم يختلف عنه الزجاج، إذ سوّغ وقوع (غير) صفة لـ (الذين) بكون (الذين) لا يُقصد به أحد بعينه، فهو بمعنى (إني لأمرُّ بالرَّجلِ مثلك فأكرمه)، ولم يبانع من جعل (غير) منصوباً في موضع حال أو استثناء والتقدير على الاستثناء (إلا المغضوب)^(٨).

ورأى الزمخشري أنّ (غير) ممكن أن تكون بدلاً من الذين بمعنى (المنعم عليهم هم الذين قد سلّموا من غَضَبِ الله والضلال)، وقد تكون صفة بمعنى (جمعهم بين النعمة المطلقة، وهي نعمة الإيثار، وبين السلامة من غضب الله والضلال)، واتفق مع من قال (الذين أنعمت عليهم) لا توقيت فيه، مثل قول الشاعر:

ولقد أمرُّ على اللئيم يسبّي فمضيتُ ثمّت قلتُ لا يعينني^(٩)

لأنّ المغضوب عليهم والضالين في تضاد مع المنعم عليهم، ووافق من قرأ بالنصب على الحال، فصاحب الحال ضمير في (عليهم)، والعامل (أنعمت)^(١٠).

وكان للعكبري تفصيلات في موضع (غير)، وهو أن يُقرأ بالجر، وفيه عدة أوجه: أحدها: بدلاً من (الذين)، وهذا ما ذهب إليه المبرد^(١١) والزجاج^(١٢) والزمخشري^(١٣) إلا أنّ أبا حيان أضعف هذا الرأي^(١٤)، والثاني: يُعرب بدلاً من الهاء والميم الموجودة في (عليهم)، والثالث: صفة للاسم الموصول الذين، وقد أجازة سيويه^(١٥) وابن خالويه^(١٦)، ورُدّ القول بأنّ (الذين) معرفة، و(غير) لا يتعرف بالإضافة بأمرين:

الأول: تعرّف (غير) بالإضافة عند وقوعها بين متضادين معرفتين، فالمنعم عليه، والمغضوب عليه هما متضادان.

الثاني: (الذين) قريب من النكرة، كونه غير مخصص، و(غير) قريب من المعرفة، كونه مخصصاً إذ أُضيف إلى (المغضوب)^(١٧).

أما نصب (غير)، ففيه عدة أوجه:

الأول: حال من الهاء والميم، ويكون العامل هنا (أنعمت)، وهذا ما أضعفه أبو حيان^(١٨)، وكذلك أضعف كون (غير) حالاً لـ (الذين)؛ فهو مضاف إليه، ولا يصح أن عمل الصراط بنفسه في الحال، وهناك من رأى نصبه على الحال من (الذين) ويكون عاملاً فيها معنى الإضافة^(١٩)، والثاني: منصوب على الاستثناء من الاسم الموصول (الذين)، أو من (الهاء والميم)، بمعنى جعل (لا) صلة، بمعنى زائدة، كما ورد عند سبحانه: ﴿قَالَ مَا مَنَّكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾ (الأعراف: ١٢)^(٢٠)، والثالث: منصوب بإضمار الفعل (أعني)، ووضع (عليهم) الثاني في موضع رفع مفعول لم يُسم فاعله لـ (المغضوب)؛ والسبب كونه بمعنى (الذين غضب عليهم)، ولا ضمير فيه، إذ لا يتعدى إلا بحرف جر بمنزلة: (مُرُّ بزيدي) ولذلك لم يُجمع^(٢١).

اتفق البيضاوي مع الزمخشري على أن (غير) يحتمل وجهين: إما جعله بدلاً من (الذين) على معنى (المنعم عليهم هم الذين سلموا من الغضب والضلال)، أو يكون صفة له مبينة أو مقيدة، بمعنى جمعهم بين النعمة المطلقة وهي (الإيمان) وبين السلامة، وصح أن يكون بأحد التأويلين إجراء الموصول مجرى النكرة، إن لم يقصد به معهود، كالمحل في قوله (ولقد أمر على اللئيم....)، أو جعل (غير) معرفة بالإضافة؛ لأنه أضيف إلى ما له ضد واحد، وهو المنعم عليهم، ونقل عن ابن كثير أنه ينصب على الحال من الضمير في (عليهم) ويكون العامل (أنعمت) أو بإضمار أعني، أو بالاستثناء إن فسر النعم بما يعم القبولين، فسندته إلى الله غايته المنتهى والغاية على ما مر، و(عليهم) بموضع رفع؛ لأنه نائب الفاعل على خلاف الأول (عليهم)^(٢٢).

اعترض الكرمانى على قول البيضاوي في جعل (غير المغضوب عليهم): يُعرب صفة مبينة أو مقيدة بمعنى (المنعم عليهم الذين قد سلموا من الغضب والضلال)، قائلاً: «إعلم أن المصنف لم يفرق بين معنى البديل والصفة، وعبر عنها بعبارة واحدة وهي قوله: (على معنى أن المنعم عليهم هم الذين سلموا من الغضب والضلال) وذلك تنبيه على أن مؤدى البديل والصفة المبينة والمقيدة واحد لا يتغير، والمراد من كل واحد منهما بيان المقصود والتنبيه على المطلوب، وإن كان بينها اختلاف من جهة أن البديل هو المقصود، والمبديل للتوطئة والدلالة على معنى في المقصود، والصفة بالعكس، فإن المقصود هو الموصوف والصفة للدلالة على معنى فيه»^(٢٣).

أراد الكرمانى التفريق بين معنى البديل ومعنى الصفة، وبيان أن لكل واحدٍ منهما معنى، غير أن البيضاوي عبر عنها بعبارة واحدة، هي (أن المنعم عليهم هم الذين سلموا من الغضب والضلال)، وهذه العبارة طبقتها على كونه بدلاً أو صفة مبينة أو مقيدة، إلا أن هذا الكلام غير دقيق؛ لأن مؤدبها مختلف، فالبدل يكون هو المقصود في الجملة، والمبديل يكون لبيان المعنى في المقصود، أي في البديل، وأما الصفة، فالموصوف فيها هو المقصود في الجملة، ووجود الصفة للدلالة على المعنى في الموصوف.

ثانياً: اعتراضه على قول البيضاويّ إنّ العطف على اسم (إنّ) بالرفع مشروط بتمام الخبر .

ذهب البصريون إلى وجوب نصب الاسم المعطوف على اسم (إنّ) إذا كان العطف قبل تمام الخبر، نحو: (إنّ زيداً وعمراً ناجحان)، فإنّ كان العطف بعد تمام الخبر جاز الرفع، نحو: (إنّ زيداً ناجحٌ وعمرو)، فيكون (عمرو) معطوفاً على (زيداً) الذي هو مبتدأ قبل دخول (إنّ) عليه، أو هو مبتدأ خبره محذوف، التقدير: (وعمرو كذلك)^(٢٤).

ويرى سيبويه في رفعه فهو، يُحمَل على وجهين، الأول: العطف على اسم (إنّ) الذي يحمل على كونه مبتدأ؛ فالمعنى: (إنّ زيداً منطلقاً) (زيدٌ منطلقٌ)، فليس لـ (إنّ) معنى سوى التوكيد، والثاني: عطفه على الضمير المستكن في الخبر، إذ يكون المعنى: (إنّ زيداً منطلقٌ هو وسعيدٌ)، وعدّ الوجه الأول حسناً والثاني ضعيفاً^(٢٥).

أما الكوفيون فقد جوزوا العطف على اسم إنّ قبل تمام الخبر، إلا أنّهم اختلفوا في توجيهه^(٢٦)، وجاء الاسم المعطوف على اسم (إنّ) قبل تمام الخبر مرفوعاً بقوله عزّ وجلّ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالتَّصَارِي مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ (المائدة: ٦٩)، فكان عند سيبويه محمولاً على التقديم والتأخير، كأنّ الخبر انتهى، ثمّ ابتدأ بالقول (والصابئون)، وحمله على القول^(٢٧):

وإلا فاعلموا أنّا وأنتم بُغاة ما بقينا في شقاق

كأنّه ذكر: بُغاة ما بقينا وأنتم^(٢٨)، ويسوّغ الكسائيّ الرفع بضعف (إنّ)، وينشد:

فَمَنْ يَكْ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ فَإِنِّي وَقِيَّارِهَا لَعَرِيبُ

أما الفراء فيرى ما يسهّل الرفع أمران، الأول: كون المعطوف عليه (اسم إنّ) مبنياً لا تظهر عليه الحركات الإعرابية، كما هو الحال في (الذين) في الآية الكريمة، والضمير (الياء) في قول الشاعر، وليس الأمر كذلك في نحو: (إنّ عمراً وزيداً قاتلمان).

والثاني: ضعف عمل (إنّ)، كونها تقع على الاسم ولا تقع على الخبر^(٢٩).

أما المانعون فيخرجونه على التقديم والتأخير أو على الحذف من الأول^(٣٠).

وقيل هو معطوف على المضمّر في (هادوا) وخُطئ لأمرين، فُبِح العطف على المضمّر المرفوع قبل أن يؤكّد، والثاني: أنّ المعنى يؤوّل إلى أنّ الصابئين قد دخلوا اليهودية، وهذا المعنى محال^(٣١).

ولم يُجزَّ الزمخشرِّي ارتفاعه للعطف على محلِّ إنَّ واسمها قبل الفراغ من الخبر، حتى لو كانت النية به التأخير؛ لأنَّ الرفع سيكون رفع عطف على محلِّ إنَّ واسمها ويكون العامل في محلها المبتدأ، فوجب كون العامل في الخبر؛ فالابتداء يكون انتظام الجزأين في عمله كانتظام إنَّ في عملها، ورفع (الصائبون) غاية بالتأخير به بالابتداء، والخبر مرفوعاً ب (إن) أعمل بهما رافعان مختلفان^(٣٣).

وإذا كان (الصائبون) معطوفاً فلا بدَّ له من معطوف عليه، ويكون هو مع خبره المحذوف جملة معطوفة على جملة قوله (إنَّ الذين آمنوا) لا محلَّ لها كما لا محلَّ للتي عطف عليها، والتقديم والتأخير غايته التنبيه كون الصائبين إذا صحَّ إيمانهم ممكن أن يتاب عليهم^(٣٣)، وذهب الزجاج إلى أن الرفع يكون على وجهين: الأول: الاسم يكون مرفوعاً بالابتداء ويحذف خبره؛ لأنَّ ما قبله قد دلَّ عليه، والثاني: أنه مرفوع عطفاً على الضمير الذي في الخبر مما يتحمل الضمير، ولا بدَّ من تأكيد الضمير أو طول يقوم مقامه، وإلا فلا يجوز إلا في الضمائر^(٣٤).

خطأ العكبريَّ القول بأنَّ (الصائبون) معطوف على موضع (إنَّ)؛ لأنَّ خبرها لم يتم، ورأى أن قولهم عطف (الصائبون) على الفاعل الموجود في (هادوا)، قول غير صحيح وفاسد لسببين: وجوب كون الصائبين هوداً، وليس كذلك، والثاني عدم مجيء الضمير مؤكداً، أمَّا قولهم حذف خبر (الصائبين) من دون النية به التأخير، فضعيف؛ لوجوب الحذف والفصل فيه. وقيل (إنَّ) هنا بمنزلة (نعم) وما يليها في محل رفع، فسيكون الصائبون أيضاً، والصائبون أتت منصوبة، ولغة (بني الحارث) هي لغة بناء المثنى على الألف رفعا ونصبا وجرا وعليها حمل بعض المفسرين قوله تعالى: ﴿أَنْ هَذَا لَسَاحِرَانِ﴾^(٣٥)، وهو رأي بعيد غير موفق، ومن أجاز جعل النون حرف الإعراب، وكان مع الياء والواو فهذا ضدَّ القياس، والقياس المطرد يكون النصارى في موضع نصب^(٣٦).

رأى البيضاويُّ أنَّ (الصائبون) مرفوع كونه مبتدأ، وقد حذف خبره على نية التأخير عمَّا في حيِّز إنَّ، بمعنى: (الذين آمنوا) والذين هادوا والنصارى حكمهم كذا والصائبون كذلك)، ويمنع عطفه على محلِّ إنَّ واسمها، فهو مشروطٌ بالفراغ من الخبر، إذ يكون الخبرُ خبرَ المبتدأ لو عطف قبله، وهو خبر إنَّ أيضاً، وبهذا كان قد اجتمع عليه عاملان، ولا على الضمير في (هادوا) لعدم التأكيد والفصل؛ لأنه يلزم كون الصائبين هوداً^(٣٧).

اعترض الكرمانِّي على قول البيضاويِّ بأنَّ ذلك يستلزم اجتماع عاملين على معمول واحد» فاجتماع عاملين على معمول واحد، إنَّما يلزم لو لم يقدر صائبون مؤخراً، ولم يقدر الصائبون خبراً آخر، لكن يقدر ذلك، فقوْلُك: (إنَّ زيّداً وعمرو قائم) ليس من قبيل الممنوع، بل يحتمل أن يقدر عمرو مؤخراً، ويقدر له خبراً آخر، وحينئذ يكون جائزاً ولا يلزم اجتماع عاملين على معمول، وهذا بخلاف القول: إنَّ زيّداً وعمرو قائمان، والآية من قبيل الأول^(٣٨).

فالكرمانّي يفرق بين نمطين تعبيريين، الأول: (إنّ زيداً وعمرو قائم)، والثاني: (إنّ زيداً وعمرو قائمان)، فيرى أنّ الأول ليس ممنوعاً لجواز تقدير المعطوف مؤخراً وتقدير خبر آخر له، وبذلك لا يجتمع عاملان على معمول واحد بخلاف الثاني، وهو يحمل الآية الكريمة على النمط التعبيري الأول.

ثالثاً: اعتراضه على قول البيضاويّ إن وصف المعطوف عليه وتقييده يلزم وصف المعطوف وتقييده.

اتفق النحاة على كون (لكن) حرف عطف، إلا أنّ اختلافهم في المعنى، إذ قال بعضهم إنّها هي حرف استدراك بعد النفي، كقولنا: ما قام زيدٌ لكن عمرٌ، فقد جاء هنا أحد المطلقين (زيدٌ)، فاستدرك في (لكن عمرٌ) وبهذا أفادت معنى الاستدراك بعد النفي^(٣٩)، أمّا إذا دخل حرف العطف (الواو) قبلها، فهي للاستدراك أيضاً، إلا أنّ العطف يكون عطف جملة على جملة^(٤٠)، وبعضهم رأى أنّها عاطفة ولا تُستعمل إلا بالواو، والواو تكون زائدة، وهذا ما ذهب إليه سيبويه، إذ أكد أنّها عاطفة، ولمّا مثل العطف بها، مثله مع الواو، (ولكن)، مثل (وبل)^(٤١).

ووردت (لكن) مقترنة بـ (الواو) في قوله تعالى: ﴿وَمَا عَلَى الَّذِينَ يَتَّقُونَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَلَكِنْ ذَكَرُوا لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ (الأنعام: ٦٩) فاختلّف النحاة في (ذكرى) وموضع (من حسابهم) قبلها، فقيل: إنّها نصبت حال من (شيء)؛ فلو تأخر (من حسابهم) لنصب صفة وليس حالاً، وأجاز بعضهم أن تكون (من) مهملة، فكانت على لغة تميم، ولغة الحجاز: أنّهم يهملون (من حسابهم)؛ وذلك لفوات شرط من شروط عملها وهو تقديم خبرها وإن كان ظرفاً، كما ورد في القرآن الكريم: ﴿مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ﴾^(٤٢)، و(من شيء) تكون (من) زائدة فيها، و (من حسابهم) لم يكن هناك اختلاف عند أغلبهم أنّها حال، فيكون التقدير: شيء من حسابهم^(٤٣).

وقال بعضهم في قوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ ذَكَرُوا﴾: إنّ ذكرى، يجوز في موضعها النصب والرفع، فموضع النصب على المصدر، والتقدير: (ذكركم ذكرى)، وأمّا في موضع الرفع فعلى المبتدأ والخبر، إلا أنّ خبره محذوف، والتقدير: (ولكن عليهم ذكرى)، أو (هذا ذكرى)^(٤٤)، وفضل بعضهم النصب على الرفع، وذلك حملاً على الحقيقة في الإعراب، أمّا الرفع فيكون على مجازه^(٤٥).

وذكر الزمخشريّ أنّ (ذكرى) من الممكن مجيئها في موضع نصب أو رفع، فأما النصب فيكون (ولكن يذكر ونهم ذكرى) يحمل معنى (تذكيراً)، فهو مصدر، والرفع على (ولكن عليهم ذكرى) فهو مبتدأ مؤخر، كروهم ذكرى نصباً على (و بعسرع عمله ولم يُجْزِ جعله عطفاً على محلّ (من شيء)، كقولنا: ما في الدار من أحد، ولكن زيد، والسبب أنّ قوله تعالى: (من حسابهم)، يرفض ذلك^(٤٦)

ردّ أبو حيان قول الزمخشريّ أنّه يمنع عطفه على محل (من شيء)، فظنّ أنّه يلزم القيد في العطف الذي يكون في المعطوف عليه وهو (من حسابهم)؛ لأنّه قيد (في شيء)، فممنوع عنده عطف المفردات عطفاً على (من شيء) على الموضوع؛ فالتقدير عندئذٍ يكون (لكن ذكرى من حسابهم)، إلا أنّ المعنى ليس كما تخيّل الزمخشريّ، فلا يوجب في العطف بـ (ولكن) ما قيل، فتقول: (ما عندنا رجلٌ سوءٌ ولكنّ رجلٌ صدقٌ)، فأجاز أبو حيان أنّ يكون من قبيل عطف الجمل، ومن عطف المفردات^(٤٧)، إلا أنّ الكثير يرونها عطف جملة على جملة لا قترانها بالواو، ويضمّر لما بعدها عاملاً، أو قيل إنّ عطف جملة على جملة بحرف العطف (الواو)، يلزم مخالفة المعطوف للمعطوف عليه، وكان حقّه أن يوافق^(٤٨).

وقدّم السمين الحلبيّ (المتوفى ٧٥٦هـ) أربعة أوجه في إعراب (ذكرى)، الأول: يكون منصوباً على المصدر بفعلٍ مضمّرٍ، وقدره بعض النحاة فعلٌ أمرٍ، بمعنى (ولكن ذكرهم ذكرى)، وآخرون قدّروه خبراً بمعنى، (ولكن يذكروهم ذكرى)، والثاني: الرفع على الابتداء وخبره محذوف، والتقدير: (ولكن عليهم ذكرى)، أو (عليكم ذكرى) بمعنى تذكيرهم، والثالث: أنّه خبر لمبتدأ محذوف والتقدير: هو ذكرى، أي: النهي عن مجالستهم والامتناع منها ذكرى، والرابع: العطف على موضع (شيء) المجرور بـ (من)، والتقدير، (ما على المتقين من حسابهم شيء ولكن عليهم ذكرى)، فيكون من عطف المفردات^(٤٩).

اتّفق البيضاويّ مع ما جاء به الزمخشريّ، إذ رأى أنّ (ذكرى) يحتلّ إعرابين هما النصب على المصدر، أي (ولكن ذكرهم ذكرى)، والرفع على المبتدأ والخبر، والتقدير (ولكن عليهم ذكرى)، ولم يُجزّ العطف على موضع (من شيء)؛ ف (من حسابهم) بأباه، وأيضاً يأبى على (شيء) للسبب نفسه فضلاً عن أنّ (من) لا تترادف في الإيجاب^(٥٠).

علل الكرمانيّ رفض البيضاويّ عطف (ذكرى) على محل (من شيء) بحجة أنّ «(من حسابهم) حال من (شيء) وقيد فيه، فإذا عطف (ذكرى) على (شيء) لزم تقييد المعطوف بذلك، فلزم أن تكون (ذكرى) من حساب الكفار، وهو فاسد»^(٥١).

ونقل لنا اعتراض من يرى أنّه لا يوجب وصف المعطوف عليه وتقييده وصف المعطوف وتقييده، وإجابة من يرى أنّ عدم اللزوم إنّما يكون في عطف الجمل، أما في عطف المفردات فهو لازم، والعطف هنا من باب عطف المفردات لا عطف الجمل^(٥٢).

ونقل الخفاجي ردّاً على الاعتراض في قوله: «ونحن لا ندّعي هذا، بل نقول إنه إذا عطف مفرد على مفرد لا سيما بحرف الاستدراك، فالقيود المعتبرة في المعطوف عليه السابقة في الذكر عليه معتبرة المعطوف البتة

بحكم الاستعمال تقول: (ما جاءني يوم الجمعة، أو في الدار أو بصفة الركوب، أو تكون من القوم البتة) ولم يجيء الاستعمال بخلافه، ولا يفهم من الكلام سواه^(٥٣).

رابعاً: اعتراضه على قول البيضاوي رفع (أي) على الفاعلية في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾ (مريم: ٦٩)

ذهب سيبويه (ت ١٨٠ هـ) إلى أن (أي) في غير الجزاء والاستفهام بمنزلة (من) الموصولة مضافة كانت أم غير مضافة^(٥٤)، فالمضافة والمفردة سواء في الاستغناء والاحتياج إلى الصلة؛ لأن المعنى واحد^(٥٥).

واختلف في رفع (أي) إذا حذف العائد من الصلة نحو قولنا: (اضرب أيهم أفضل).

فذهب الخليل (ت ١٧٥ هـ) إلى أن القياس النصب: (اضرب أيهم أفضل) على حد قولنا: (اضرب الذي أفضل)، ووصف سيبويه قراءة الكوفيين: ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾ (مريم: ٦٩)، بنصب (أيهم)، بأنها لغة جيدة؛ لأنهم حملوها على (الذي)^(٥٦)، وحمل الخليل الرفع على الحكاية، بمنزلة: (اضرب الذي يقال له أيهم أفضل)، ونظيره قول الشاعر^(٥٧):

ولقد أبيت من الفتاة بمنزل فأبيت لا حرج ولا محروم

فوجه الكلام نصب (حرج) و (محروم) على الحال، وإنما رُفعا على الحكاية، كأنه قال: فأبيت كالذي يقال له: (لا حرج ولا محروم).

ويبدو أن مذهب الكوفيين إعراب (أي) في مثل هذا الموضع، في حين أن مذهب البصريين بناؤها على الضم، أما يونس بن حبيب (ت ١٨٢ هـ) فيذهب إلى أن (أي) هنا استفهامية، وعلقت الفعل عن العمل حملاً على أفعال القلوب، فهي مرفوعة بالابتداء وما بعدها خبر، ووصف أبو البركات ابن الأنباري قول الخليل بالرفع على الحكاية بأنه بعيد في اختيار الكلام، ووصف قول يونس بإلغاء الفعل بأنه ضعيف جداً؛ لأنه ليس فعلاً قلبياً، وانتصر لقول البصريين عادة قراءة النصب في الآية الكريمة شاذة^(٥٨).

فسيبويه يذهب إلى أن ضمة (أيهم) ضمة بناء، أما القائلون بأنها ضمة إعراب فعلية خمسة أقوال^(٥٩):

الأول: أن المعنى محمول على الحكاية، ف (أي) استفهامية، وهي مبتدأ خبره (أشد)، وهذا قول الخليل، والثاني: (أي) استفهامية، وهي مبتدأ خبره (أشد)، وموضع الجملة النصب بـ (نزعن) المعلق عن العمل لقرب معناه من معنى الفعل القلب (علم)، وهذا قول يونس، والثالث: (أي) استفهامية وقعت في صدر

الجملة الاستثنائية فهي مبتدأ خبره (أشد)، أما معمول (نزع) فهو (كل)، و(من) زائدة، وهذا رأي الأخصس والكسائي اللذين لا يانعان زيادة (من) بالإيجاب، والرابع: (أي) موصولة، و(أيهم) مرفوع بشيعة؛ لأنَّ معناه تشيع، بمعنى: لنزعنَّ من كلِّ فريقٍ يشيع أيهم، وهذا قول المبرد.

الخامس: أنَّ الكلام على معنى الشرط، والتقدير: (لنزعنَّهم إنَّ تشيعوا أو لم يتشيعوا)، نحو قولهم: (لأضربنَّ أيهم غضب)، والمعنى: لأضربنَّهم في حال غضبهم أو عدمه، فالفعل (نزع) علَّق عمله؛ لأنَّ الشرط لا يعمل فيما قبله، وهذا قول الفراء. ووصفَ العكبري القول الخامس بأنَّه أبعداها عن الصواب.

وأجازَ الزمخشريُّ أن يكون مفعول النزع (من كلِّ شيعة) بجعل (من) تبعيضية على حد ما جاء به سبحانه: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُ مِنْ رَحْمَتِنَا أَخَاهُ هَارُونَ نَبِيًّا﴾ (مريم: ٦٩)، وكأنَّ قائلًا كان قوله بعد أن تمَّ الكلام: من هم؟ فأجيب: أيهم أشدَّ عتياً^(٦١)، وفصل البيضاوي في وجوه المسألة من دون ترجيح، إذ قال: إن سيويوه بنى (أيهم) على الضم فحقه البناء كسائر الموصولات، إنَّه أعرب حملاً على (كلِّ) و(بعض) لوجوب إضافته، ويزداد نقصه، إذا حُذف صدر صلته، فيكون منصوب المحل بـ(نزع) وهو بذلك عاد إلى حقه، ولهذا قرئ منصوباً، وقرئ مرفوعاً عند غيره، إما بالابتداء على أنه استفهامي وخبره (أشدُّ)، وتكون الجملة محكية والكلام بمعنى: لنزعنَّ من كلِّ شيعة الذين يقال فيهم أيهم أشدُّ، أو معلق عنها لنزع لتضمنه معنى التمييز اللازم للعلم، أو مستأنفة ويكون الفعل واقعا على (من كلِّ شيعة) بزيادة (من)، أو بمعنى: (لنزع) بعض كل شيعة، وإما بشيعة؛ لأنها بمعنى تشيع^(٦١)، فالبيضاوي خُص إلى أن (أيهم) مرفوع بالابتداء أو الفاعلية من (شيعة)؛ لأنها بمعنى: (تشيع).

ولم يرتض الكرماني رفع (أيهم) بالفاعلية، إذ علَّق بالقول: ”(وفي فحوى الآية حينئذ انغلاق وتعسف)“^(٦٢) فعلى ما يبدو أنَّ الكرماني يميل إلى أنَّ المعنى المتحصل من رفع (أيهم) على الابتداء أقرب إلى فحوى الآية من رفعها على الفاعلية، لما في هذا الوجه الإعرابي من تعسف وابتعاد عن مضمون الآية وفحواها؛ لأن التعسف معناه حمل الكلام على معنى لا تكون دلالتة عليه ظاهرة، أو هو الطريق غير الموصل إلى المطلوب، أو هو ضعف الكلام^(٦٣).

وتابع القنونيُّ الشارح في رفضه أن شيعة متضمن معنى الفعل قائلًا: «(ولا يظهر له وجه، وإلا فيمكن في أكثر اسم جامد أن يُقال إنَّه متضمن لمعنى الفعل يُرفع وينصب، ولا أظنَّ أنَّه ذهب إليه أحد، فظهر مما ذكر أنَّ سوى كونها موصولة فيه تكلف، بل تعسف لا يليق بجزالة النظم الكريم واستيعاب المذاهب التي بعضها ضعيف وبعضها أضعف في غير كلام الله الملك العظيم)“^(٦٤).

خامساً: اعترضه على جعل البيضاويّ (يومئذٍ) في موضع ظرف خبره (يوم عسير)، في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا نُقِرَ فِي النَّاقُورِ ۖ فَذَلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ﴾ (المدثر: ٨-٩).

اختلف النحويون في موضع (يومئذٍ) في الآية الكريمة، فقيل: (يومئذٍ) في موضع رفع أو في موضع نصب، فعلى الرفع تكون ظرفاً مبنياً على الفتح في موضع رفع بدل من المبتدأ (ذلك)، وإنما بُني على الفتح لإضافته إلى (إذا) غير المتمكنة، وعلى النصب تكون ظرفاً منصوباً^(٦٥)، وفي حال كونها ظرفاً منصوباً وقع الخلاف في تعلقها، فقيل ظرف منصوب، بـ(عسير)، فيكون التقدير (فذلك يوم عسير في يوم يُنفخ في الصور)، واعتراض بحجة أن الصفة لا تعمل فيما قبل الموصوف^(٦٦).

وقيل يمكن أن يكون (يومئذٍ) ظرفاً لقوله (يوم)، فيكون (يومئذٍ) بمنزلة (حينئذٍ)، والتقدير (فذلك اليوم يوم عسير حينئذٍ)، ويكون (يومئذٍ) متعلقاً بمحذوف لا بعسير، وقيل انتصب (يومئذٍ) على أنه صلة قوله (فذلك)؛ لأن (ذلك) إشارة إلى (النقر)، فكأنه قال: (فذلك النقر يومئذٍ)، فيكون (يومئذٍ) متعلقاً بـ(ذلك)، وإنما عمل (ذلك) في الظرف لأنه كناية عن المصدر الذي هو بمعنى الفعل فلا يمتنع عمله، وعلى هذا يكون التقدير: (فذلك النقر في ذلك الوقت نقر يوم عسير)^(٦٧).

وذكر الزمخشريّ الوجهين في (يومئذٍ) الرفع على البدل، والنصب على الظرفية من (يوم عسير)، وسوّغ وقوع (يومئذٍ) ظرفاً لـ(يوم عسير) بالقول: ”والذي أجاز وقوع يومئذٍ ظرفاً ليوم عسير أن المعنى: فذلك وقت النقر وقوع يوم عسير، لأن يوم القيامة يأتي ويقع حين ينقر في الناقور“^(٦٨).

وذكر العكبري في نصب (يومئذٍ) وجهين، الأول: أنه بدل من الظرف (إذا) المنصوب بـ(ذلك)؛ لأنه إشارة إلى المصدر (النقر)، والثاني: أنه ظرفٌ لـ(ذلك) الواقع خبراً للمبتدأ (إذا)^(٦٩).

واعترض ابن هشام على القول الثاني؛ «لأن عسر اليوم ليس مسبباً عن النقر، والجيد أن تخرج على حذف الجواب مدلولاً عليه بعسير، أي عسر الأمر، وأما قول أبي البقاء إنه يكون مدلولاً عليه (بذلك)، فإنه إشارة إلى النقر، فمردود، لأدائه إلى اتحاد السبب والمسبب وذلك أمر ممتنع»^(٧٠).

أما البيضاويّ فذهب إلى أنّ (ذلك) إشارة إلى وقت النقر، وهو مبتدأ خبره (يوم عسير)، و (يومئذٍ) بدل أو ظرف لخبره، إذ التقدير: (فذلك الوقت وقت وقوع)^(٧١).

أشار الكرماتي إلى وجهين ذكرهما النحويون في الآية الشريفة، الأول: أن يكون (ذلك) مبتدأ، والثاني: أن يكون (ذلك) ظرفاً في محل خبر، وفي كلا الوجهين تكون (يومئذٍ) بدلاً منه، غير أنه سجل اعتراضه على

عبارة البيضاوي بحجة أن عود الضمير فيها يُوقع في لبس، إذ قال: «وذلك إشارة إلى وقت النقر وهو مبتدأ خبره يومئذ يوم عسير، ويومئذٍ بدله أو ظرف لخبره، إذ التقدير: (فذلك الوقت وقت يوم عسير)، ذكر في الآية وجهين من الإعراب: الأول: أن يكون ذلك مبتدأ ويومئذ مبنياً مرفوع المحل بدلاً منه، ويوم عسير خبره. والوجه الثاني: أن يكون وقوع يوم عسير مبتدأً وذلك ظرفاً يقع خبراً مقدماً ويومئذٍ بدلاً لهذا الخبر، وعبارة القاضي حيث قال: أو ظرف لخبره أي لخبر يوم عسير، وهو ذلك، مشوشة لاختلاف مرجع ضمير بدله خبره»^(٧٢)، فالضمير (الماء) في قوله (ظرف لخبره)، يعود على (يوم عسير)، في حين أن عبارة البيضاوي تُؤهم أنه يعود على (ذلك).

سادساً: اعتراضه على البيضاوي في نصب (يتعارفون بينهم) على الحال المقدرة، في قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُحْشَرُ هُمْ كَأَن لَّمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً مِّنَ النَّهَارِ يَتَعَارَفُونَ بَيْنَهُمْ قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِلِقَاءِ اللَّهِ وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ﴾ (يونس: ٤٥).

الكاف في (كأن) وما يليها في محل نصب صفة لليوم، إذ إنَّ في القول خبراً محذوفاً، تقديره: كأن لم يلبثوا قبله، وصارت الهاء متصلة بـ (يلبثوا)، وحذفت لطول الاسم مثلما تُحذف من الصلوات^(٧٣).

ورفض أبو حيان أن يكون (يتعارفون) صفة لـ (يوم)؛ فـ (يوم يحشرهم) معرفة والجمل نكرات، فالمعرفة لا تنعت بالنكرة، ورفض القول بأنَّ الجمل التي تكون أسماء الزمان مضافة إليها نكرة على الإطلاق؛ والسبب كانت في التقدير تنحل إلى معرفة، فما أضيف إليها يتعرّف، إذ يذكر: (مررتُ في يومٍ قديمٍ زبد الماضي)، فتوصف (يوم) بالمعرفة، وكذلك: (كأن لم يلبثوا)، إلا أنه يمكن أن يكون صفة لليوم من جهة المعنى، فهو من وصف المحشورين لا من وصف يوم حشرهم، وذهب إلى أن هناك تكلفاً من بعضهم في تقدير محذوف يربط فقده، (كأن لم يلبثوا قبله)، أي: قبل اليوم، وحذف مثل هذا الرابط لا يجوز^(٧٤).

غير أنه لا مانع من أن يكون الكاف في (كأن) محل نصب صفة لمصدر محذوف والتقدير: (ويوم يحشرهم حشراً كأن لم يلبثوا إلا ساعة)، أو يكون الكاف في محل نصب الحال من الهاء والميم في (يحشرهم) ويعود الضمير في (يلبثوا) على صاحب الحال ولا يكون حذفاً في الكلام، والتقدير: (ويوم يحشرهم مشبهة أحوالهم أحوال من لم يلبثوا إلا ساعة)^(٧٥)، والمتفق عليه في الغالب أنّها جملة حالية من مفعول (نحشرهم)^(٧٦).

ففي قوله تعالى: ﴿يَتَعَارَفُونَ بَيْنَهُمْ﴾، عدة أوجه في المعنى والإعراب: فالمعنى إما أن بعضهم يعرف البعض الآخر لما كانوا متعارفين في الدنيا، ووجه آخر أن معرفة بعضهم ببعض بما كانوا عليه من الخطأ والكفر ثم تنتهي إذا رأوا العذاب ويكون بريئاً بعضهم من بعض^(٧٧).

أما أوجه الإعراب فقول:

يُجتمَل جعل (يتعارفون) في محل نصب حال من الضمير في (نحشُرهم)، بمعنى: يحشُرهم متعارفين، والعامل فعلُ الحشر، كأنه أخبر أنهم يوم الحشر يتعارفون، وهذا التعارف على جهة التلاوم، وعلى هذا التقدير تكون (كأن لم) حالاً أولى، و(يتعارفون) حالاً ثانية، والاحتمال الآخر أن يكون (يتعارفون) حالاً من الضمير في (يلبثوا) الذي هو فاعل، ويكون التعارف في الدنيا^(٧٨).

وجعل أبو البقاء (يتعارفون) حالاً مقدرة، لأنّ التعارف لا يكون حال الحشر^(٧٩)، وقيل بأن (يتعارفون) هو فعل لزمان المستقبل في محل حال من الضمير في (يلبثوا) ويكون هو العامل، وكأنه ذكر متعارفين، فالمعنى (اجتمعوا متعارفين)، وهناك الذي ذهب إلى أنها مُستأنفة أي أخبر عنهم^(٨٠).

وذهب الزمخشري إلى أنّ تعارفهم يكون في القبور ثم ينقطع لشدة الأمر، وجعل جملة (لم يلبثوا) حالاً من الضمير (هم) في (نحشُرهم)، والتقدير: (نحشُرهم مشبهين بمن لم يلبث إلا ساعة)، أما جملة (يتعارفون) فتحملها على وجهين، الأول: أنها متعلقة بالظرف، والثاني: أنها مبينة لذكره (كأن لم يلبثوا إلا ساعة)، فالتعارف ينتهي على طول الزمان^(٨١).

ولم يخالفه البيضاوي إذ قال: «كأنهم لم يتعارفوا إلا قليلاً، وهذا أول ما نُشر وأوَّ ثم ينقطع التعارف لشدة الأمر عليهم، وهي حال أخرى مقدرة، أو بيان لقوله (كأن لم يلبثوا)، أو متعلق الظرف والتقدير: يتعارفون يوم يحشُرهم»^(٨٢).

واعترض الكرماني على قوله في (يتعارفون بينهم) هي حال مقدرة، إذ قال: «اعلم أنّه قال: قيل: ﴿هذا كأن لم يلبثوا﴾ حال المفعول (يحشُرهم)، وقال: قوله (يتعارفون) حال أيضاً، لذلك فهذا صحيح لكنّ قوله مقدرة فيه بحث؛ لأنّه إنّما يصح لو كان تعارفهم متأخراً عن حشرهم بزمان»^(٨٣).

رأى الكرماني أنّ (كأن لم يلبثوا) وردت في موضع حال المفعول في (يحشُرهم)، وهناك حال أخرى وردت في الآية الكريمة (يتعارفون) للضمير في (يلبثوا)، إلا أنّ اعتراضه كان في قول البيضاوي (مقدرة)، لأن هذا التفسير فيه بحث، فكان قوله صحيحاً لو كان التعارف فيما بينهم بزمان يختلف عن زمان الحشر، أي يكون الحشر ثم بعد ذلك يكون التعارف بزمن، أما لو كان وقت التعارف هو نفس وقت الحشر فالقول حال مقدرة غير صحيح.

المبحث الثاني: الأفعال

أولاً: اعتراضه على رفض البيضاويّ الجمع بين الفعل الماضي و(إذا) المستقبلية.

إذ: ظرف زمان مضي، مثل قولهم: قصدتك إذ الحجاج أميراً، أمّا إذا: فهي ظرف مستقبل، كقولهم: إذا قديم زيد أحسنْتُ إليك^(٨٤)، وهي اسم من أسماء الزمان للمستقبل، تكون مبنية؛ لإبهامها في المستقبل، وافتقارها إلى جملة ما بعدها، توضيحها وتبينها كالموصولات^(٨٥)، والاكتران يلي (إذا) الفعل الماضي ويلحظ أنّ الماضي معها يكون ماضي اللفظ مستقبل المعنى، وهناك فرق بين (أن) الشرطية و (إذا)، فالأولى تدخل على ما يُشك في حصوله، والثانية تدخل على ما هو محقق الحصول مثل قوله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرَ اللَّهِ وَالْفَتْحَ وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجًا فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ﴾.

ذهب سيبويه وتابعه المبرد إلى أنّ (إذا) تحتاج إلى الابتداء والجواب، كقولك: إذا جاءني زيدُ أكرمته، وإذا يجيء زيدُ أعطيته، وإنّما مُنَع (إذا) من أن يُجازى بها؛ لأنّها مؤقتة فهي تحيى وقتاً معلوماً، والجزاء عادةً ما يكون وقتُهُ مُبْهَمًا غير معلوم^(٨٦) وبعضهم أنزل (إذا) منزلة (حين)، حيثُ أجازوا دخولها على الماضي لحكاية الحال الماضية، ومنهم من جعله متجرداً عن الاستقبال، وجعلهُ لعموم الوقت يحمل معنى (حين)، كقولك: الحينُ الذي تأتي فيه آتيك فيه^(٨٧)، كقول ذي الرّمة:

تُصْغِي إِذَا شَدَّهَا بِالرَّحْلِ جَانِحَةً حَتَّى إِذَا مَا اسْتَوَى فِي غَرْزِهَا تَثِبُ^(٨٨).

وقد جازوا بها في الشعر مشبهياً بـ(إن)، فكما أنّ الجزء يحتاج إلى جواب فلا بدّ لها من جواب^(٨٩)، وقال قيس بن الخطيم الأنصاريّ:

إِذَا قَصْرَتْ أَسْيَافُنَا كَانَ وَصْلُهَا خُطَاتَنَا إِلَى أَعْدَائِنَا فَنُضَارِبِ^(٩٠).

فجزم (نضارب)؛ لأنّه معطوف على جواب الشرط (كان).

وأستعملت (إذا) مع الماضي بما ورد في القرآن الكريم: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ كَفَرُوا وَقَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ إِذَا ضَرَبُوا فِي الْأَرْضِ أَوْ كَانُوا غُزًى لَوْ كَانُوا عِنْدَنَا مَا مَاتُوا وَمَا قُتِلُوا لِيَجْعَلَ اللَّهُ ذَلِكَ حَسْرَةً فِي قُلُوبِهِمْ وَاللَّهُ يُحْيِي وَيُمِيتُ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ (آل عمران: ١٥٦).

فاختلفت أقوال العلماء فيها، فقيل يمكن جعل (إذا) حكاية لحالهم، فليس المراد بها المستقبل ولذلك جاز أن يعمل بها (قال) الماضي، ويمكن جعل الفعلان (كفروا) و(قالوا) ماضيين المراد بهما المستقبل المحكي به

الحال، فيكون المعنى (يكفرون ويقولون لإخوانهم)^(٩١).

ويجوز أن يُراد بـ (قال) الاستقبال، لا على سبيل الحكاية، بل لوقوعه صلة لموصول، فقد ذهب بعضهم إلى أن الماضي إذا وقع صلة الموصول صلح الاستقبال، نحو قوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدُرُوا عَلَيْهِمْ﴾ (المائدة: ٣٤)^(٩٢)، فـ (إذا) هاهنا ناب لما مضى من الزمان، ولما يُستقبل جميعاً.

رأى الفراء أن ما ورد في كتاب الله عربيّ حسن، فهو بمعنى الاستقبال حتى لو كان اللفظ ماضياً، (فالذين) يذهب بها معنى الجزاء من (من وما)، فلو قلت: أحبب من أحبك، وأحبب كل رجل أحبك، فيكون الفعل ماضياً ويصلح للمستقبل، فلو وقته لم يجز من ذلك^(٩٣)، وقيل دخلت (إذا) حرف الاستقبال في هذه الآية من ناحية (الذين) اسمٌ فيه إبهام يعم من (قال) في الماضي، ومن (يقول) في المستقبل، فلذلك تتصور في مستقبل الزمان^(٩٤)، وليس قوله (إذا ضربوا) في الأرض، فأراد شأنهم هذا أبداً، وما ورد في الكلام مثله: (فلان إذا حدث صدق)، و(إذا ضرب صبر)، فإذا للمستقبل، إلا أن الحكم له لم يكن للمستقبل، إلا بما خبر منه فيما مضى^(٩٥)، لذلك نجد أنه قال: (إذا ضربوا)، فأتى بالفعل الماضي بعد (إذا) التي هي للاستقبال؛ لأنها ما دامت بمنزلة (إن)، أي الجزاء، فهي تنقل الماضي إلى معنى المستقبل، مثل: إن قمت قمت، أي بمعنى: إن تقم أقم، وهذا نفسه يجري على (إذا)^(٩٦).

وذهب الزمخشري إلى أن (ضربوا) حكاية حال ماضية، وكأن القول: (حين يضربون في الأرض)، فجعل (إذا) بمنزلة (حين)^(٩٧)، وقدّر أبو حيان: مضافاً محذوفاً، يكون هو العامل في (إذا)، لا بد من تقدير مضاف مستقبل، ليعمل في الظرف المستقبل، ويعود الضمير في (لو كانوا) على (إخوانهم) في اللفظ، ويعود على غيرهم معنى^(٩٨). أما البيضاوي فقال: (وكان حقه (إذا) لقوله (قالوا)، إنما ورد على حكاية الحال الماضية)^(٩٩).

ذكر الكرمانّي ثلاث إجابات قيلت للردّ على إشكال الجمع بين الفعل الماضي و (إذا) المستقبلية:

أولها: أن الفعل الماضي بمعنى المضارع، وعبر عن المستقبل بلفظ الماضي فيكون دالاً على أن صدور الفعل منهم واجب متحقق.

والثاني: (إذا) بمنزلة (إذا)، فقد نُقل عن قطرب، إجازة قيام كل منها مقام الآخر.

الثالث: أن الكلام حكاية حال ماضية، وسجّل اعتراضه على القول الثالث الذي تبناه البيضاوي إذ قال: وفيه ما فيه؛ فإن (إذا) دالاً على المستقبل لا على الحال، إلا على قول الزمخشري، فإنه يقول (إذا ضربوا في الأرض) بمعنى (حين ضربوا في الأرض)^(١٠٠).

وأيد ابنُ التمجيد الكرمانيّ في اعتراضه على جعل الفعل حكاية حال ماضية عاداً هذا القول علينا الوقوف عنده؛ فحكاية الحال الماضية هو كون الشيء ماضياً ويُعبّر عنه بصيغة الحال، حتى يُشعر السامع بأنه وإن مضى فكأنّه موجود لأن يستحضره المستمع، لكن (إذا) لم تردّ بصيغته حالاً، إنّها للاستقبال، ورأى أنّ هذا تكلف في الجواب؛ فإفادة (إذا) حين تفيد الماضي به للزمان المستمر غير معهود في كلامهم، فالأولى في الجواب أن يكون القول بأنّ (إذا) قد جرّدت هنا بمعنى الوقت عموماً^(١٠١).

ورأى شهاب الدين أنّ حكاية الحال إنّما تكون حيث يؤتى بصيغة الحال وهذه صيغة استقبال^(١٠٢)، ووصف القنونيّ قولَ البيضاويّ على حكاية الحال الماضية بأنه فيه كدر، وكلامه والزمخشريّ ليس تاماً؛ إلاّ في حالة قوله: إن (إذا) لما جعل متجرداً عن معنى الاستقبال وجعل للوقت نفسه، الغاية بهذا الوقت الحال لكونه قريب الاستقبال، لا لكونه قريباً للاستمرار لإفادته الحكاية المذكورة، والأولى حمل اللفظ على المعنى المجازي الأقرب للحقيقي، ورأى أنّ حكاية الحال الماضية عند أهل النحو أنّ القصة الماضية، كأنّ التعبير عنها في وقوعها بصيغة المضارع كما هو حقه، ثمّ حكى تلك الصيغة بعد مضيها، وهذا أجدر، فإن تقدير نفسك كوجودك في ذلك الزمان، أو ذلك الزمان كما لو أنه كان موجوداً الآن^(١٠٣).

ثانياً: اعتراضه على قول البيضاويّ (لا تُصَيِّنَنَّ) في قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ (الأنفال: ٢٥) جواب الأمر.

نون التوكيد قسمان: ثقيلة وخفيفة، وقد جمعها قوله تعالى: ﴿وَلَيْنَ لَمْ يَفْعَلْ مَا أَمَرَهُ لَيْسَجَنَّ وَلَيْكُونًا مِّنَ الصَّاغِرِينَ﴾^(١٠٤)، والنون الشديدة تلحق الفعل المستقبل، فمن مواضعها "أن تلحق مع اللام التي تدخل على الفعل لتلقي القسّم، نحو: والله لتفعلنّ، وهذا في الأعلب، وقد يجوز ألا تلحق النون هذا الفعل"^(١٠٥).

فالخفيفة والثقيلة، تسقط في حال مجيئها بعد علامة إضمار، إذا كانت بعدها ألف خفيفة ولام، فإنها تسقط مع النون الخفيفة والثقيلة أيضاً، لعدم تحريكها، وعند عدم تحريكها تُحذف لئلا يلتقي ساكنان، وكقولهم للجمع: (اضربنّ زيداً وأكرم منّ عمراً)، ولتكر منّ بشراً؛ فنون الرفع تحي فتبقى واو، بمثابة واو صرّبوا وأكرموا^(١٠٦).

أمّا عند البصريين فالخفيفة والثقيلة أصلاً؛ لتتخالف بعض أحكامها، كإبدال الخفيفة ألفاً، نحو (وليكونا)، وحذفها نحو:

لَا تَهْنِ الْفَقِيرَ عِلَّكَ أَنْ تُرَ كَعَ يَوْمًا وَالدهرُ قد رَفَعَهُ^(١٠٧)

وكلاهما ممتنع عند سيبويه^(١٠٨).

فمذهب سيبويه إذا فتح الحرف الذي قبلها ثم وقفت جعلت مكانها ألفاً؛ فالنون الخفيفة والتنوين كلاهما من موضع واحد، وكلاهما حرفان زائدان، وساكنان، وهي علامة توكيد، كما أن التنوين علامة المتمكن، لذلك أجريت مجراها في الوقف، نحو: اضربا، إذا أمرت الواحد وأردت الخفيفة، كما فسّر الخليل^(١٠٩). وهناك سبب آخر لجعلها أصليين عند البصريين؛ هو أن التوكيد بالثقيلة أشد، لكن الكوفيين ذهبوا إلى أن الخفيفة فرع الثقيلة، وهي مخففة منها، فهذه النون إنما دخلت على القسّم والأمر والنهي والاستفهام والشرط، بإمّا لتوكيد الفعل المستقبل، ويجوز إدخالها للتوكيد على كل فعل مستقبل قد وقع في تلك المواضع^(١١٠)، فيؤكد بها الأمر مطلقاً، وأما المضارع فإن كان حالاً لم تدخل النون عليه، إلا إذا كان مستقبلاً، فالتوكيد وجوباً^(١١١). فالمستقبل لم يثبت مثل الماضي والحال، ولهذا دخل الأمر والنهي، نحو: لا يخرجن زيداً، واضربن عمراً، لأن ذلك مما لم يثبت، وكذا في الشرط والجزاء، نحو قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا تَرَيْنَ مِنَ الْبُنْتَرِ أَحَدًا﴾ (مريم: ٢٦)؛ لأن المجازاة بالمستقبل^(١١٢)، وفي قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبُنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً وَعَلِمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ (الأنفال: ٢٥)، جملة (لا تصيبن) صفة لفتنة، فعلى ذلك تكون (لا) نافية، ويجوز أن تكون معمولاً لقول محذوف وتكون (لا) ناهية، وبرأي بعض النحاة أن الكلام الذي ورد هو الصفة، بمعنى: فتنة مقولاً فيها: لا تصيبن، وهنا النهي يكون في الصورة للمصيبة وفي المعنى للمخاطبين^(١١٣).

زعم بعض النحويين، هنا «أمرهم ثم نهاهم»، وفيه ظرف من الجزاء، وإن كان نهياً، مثل قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ لَا يَحْطَمَنَّكُمْ سُلَيْمَانُ وَجُنُودُهُ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ (النمل: ١٨)، ففي الآية أمرهم ثم نهاهم، وقد يكون فيه تأويل الجزاء^(١١٤)، فإذا قلت: أنزل عن الدابة لا تطرحك ولا تطرحك، فهذا جواب الأمر بلفظ النهي، والمعنى: إن تنزل عنها لا تطرحك، فإذا أتيت بالنون الخفيفة أو الثقيلة كان أوكد للكلام، ونجد أن الآية في اللفظ هي نهي لسليمان، أما المعنى فهو للنمل^(١١٥).

وذهب بعضهم إلى أن (لا تصيبن) خبرية، صفة؛ لقوله (فتنة) أي: غير مصيبة الظالم خاصة إلا أن دخول التوكيد على المنفي بلا مختلف فيه، فالجمهور لا يميزونه ويحملونه على الضرورة والدور، والذي يختار عندهم هو الجواز^(١١٦).

وزعم الزمخشري أن جملة (لا تصيبن) صفة لفتنة على إرادة القول، كأنه قيل: واتقوا فتنة مقولاً فيها لا تصيبن، ونظيره في هذا قول الشاعر^(١١٧):

حتى إذا جنّ الظلام واختلط جاءوا بمدقّ هل رأيت الذئب قط

وإذا كانت نهياً بعد أمر فكأنه قيل: واحذروا ذنباً أو عقاباً، ثم قيل لا تتعرضوا للظلم فيصيب العقاب، أو أثر الذئب ووباله من ظلم منكم خاصة^(١١٨).

ورأى ابن الحاجب (المتوفى ٦٤٦ هـ) أن الظاهر نهي، ويجوز أن تكون (لا) النافية، ودخول النون فيها على وجه ليس بالقوي، فالمعنى: واتقوا فتنة غير مصيبة الظالمين خاصة، بل تعم الظالم وغيره، وهذا ليس جيداً عنده، والمعنى: وصفها بأنها لا تصيب الظالمين خاصة وإن لم تصبهم فكيف يصح وصفها بكونها خاصة؟

لكن قيل: يجوز أن يكون جواباً للأمر على ما أجازته الزمخشري، ودخول النون في النفي أيضاً، وهذا وجه ليس بالقوي، والتقدير: واتقوا فتنة إن أصبتموها فلا تصيب الظالمين خاصة ولكنها تكون عامة، فتأخذ الظالم وغيره، رأي خارج عن الاستقامة؛ فالجواب الأمر برأيه، يقدر فعله من جنس الأمر المظهر ليس من جنس الجواب^(١١٩).

رفض أبو حيان ما جاء به الزمخشري قائلاً: «وزاد فساد الزمخشري حيث قال: عدم خلوّه من كونه جواباً للأمر أو نهياً بعد أمر أو صفة لفتنة»^(١٢٠)، إنها شياؤها في جميع هذه المواضع هو أدل دليل من كونها تأكيد جملة القول، أي لا معنى مفرد منه مخصوص، لأنها لو كانت موضوعاً له وحده لخصت به، ولم تُشع في غيره كغيرها من الحروف^(١٢١).

وجعل العكبري جملة (لا تُصين) على عدة اتجاهات:

أولها: مستأنف وهو جواب قسم محذوف، أي والله لا تُصين الذين ظلموا خاصة، إنها تعم، والثاني: نهي، وحمل الكلام على

المعنى، كقولك: لا أزيّنك ههنا، أي لا تكن ههنا، والثالث: هو جواب الأمر وأكد النون مبالغة، إلا أن العكبري يرى أنه رأي بعيد عن القوة؛ فجواب الشرط متردد فلا يليق التوكيد به^(١٢٢).

وذهب البيضاوي إلى أن جواب الأمر على معنى: أن إصابتكم لا تُصيب الظالمين منكم خاصة، بل تعمكم وفيه: أن جواب الشرط متردد، فلا يليق به النون المؤكدة، إنها تضمّن معنى النهي مثل الآية الكريمة في قوله عز وجل: ﴿اذْخُلُوا مَسَاكِينَكُمْ لَا يَخْطَمَنَّكُمْ سُلَيْمَانُ﴾، وإذا عُرِب صفة ل (فتنة) ولا للنفي فكان شاذاً؛ فالنون لا تدخل المنفي في غير القسم، أو على إرادة القول لنهي، وإما عن جواب القسم محذوف مثل قراءة (لُتُصِينَنَّ) ولو كان اختلاف في المعنى، ومن المحتمل أن يكون نهياً بعد الأمر باتقاء الذنب عن التعرض للظلم (كما في البيت الشعري) فإن وباله يصيب الظالم خاصة ويعود عليه^(١٢٣).

أشار الكرمانلي إلى ما جاء به النحويون وتابعهم البيضاوي في قوله: أو للنهي على إرادة القول أي «يجوز أن يكون تصيين بها صفة لقوله: فتنة بتقدير مقولاً فيها، أي فتنة مقولاً فيها النهي، كقول الشاعر (حتى إذا جنَّ

الظلام.....) أي إذا دخل الظلام وحصل الليل جاءوا بلبين مزوج بالماء مقول فيه: هل رأيت الذئب قط، لكون الذئب لورقته وهو بياض يشوبه سواد وهي الفتنة مجاز، والمراد نهي فاعلها، وقوله في هذه الآية الكريمة: ويحتمل أن يكون نهياً بعد الأمر باتقاء الذئب عن التعرض للظلم فإن وبالها يصيب الظالم خاصة، أي يحتمل أن يكون لا تصيب نهياً بعد الأمر تقديره: اتقوا فتنة ولا تتعرضوا للظلم فيصيب عقابه من ظلم منكم خاصة. أما عن قول البيضاوي (لا تصيب) إما جواب الأمر على معنى: (إن أصابتكم لا تصيب الظالمين منكم)، فهنا موضع الاعتراض، فكلامه وجب الوقوف عنده، «فالمقدر في صورته جواب الأمر ينبغي أن يكون من جنس الأمر المذكور، ليكون الأمر دالاً عليه، وهاهنا إذا قدر كذلك يكون هكذا، إن تتقوا لا تصيب الظالمين، وهذا ظاهر الفساد؛ يعني بل على ما قدره هو جواب شرط محذوف»^(١٢٤).

المبحث الثالث: الحروف

اعتراضه على رفض البيضاوي جعل (أن) مفسرة في قوله تعالى: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ اعبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ﴾ (المائدة: ١١٧).

(أن) حرف توكيد بمنزلة إن، إلا أنها تفتح وسط الكلام، وإذا كانت مخففة (أن) تأتي على أربعة أوجه: فالوجه الأول: أن تكون هي والفعل الذي تنصبه مصدراً، نحو: أريد أن تقوم يا فتى، أي، أريد قيامك، والثاني: أن تكون مخففة من الثقيلة، وذاك قوله عز وجل: ﴿وَأَخْرَجُوا دَعْوَاهُمْ أَنَّ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (يونس: ١٠)، وجاز النصب بها وهي مخففة، فإذا رفعت ما بعدها فعلى نية حذف التثقيل والمضمر^(١٢٥)، والثالث: وهو ما ذهب إليه سيبويه أن تكون بمعنى (أي) التي تقع للعبارة والتفسير، وذلك قوله تعالى: ﴿وَإِنطَلَقُوا مَلَأُ مِنْهُمْ أَنْ امشُوا وَاصْبِرُوا عَلَى آلِهَتِكُمْ إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ يُرَادُ﴾ (ص: ٦)، والرابع: أن تكون زائدة مؤكدة نحو: لما أن جاء زيد قمت^(١٢٦).

واختلف النحاة في (أن) الوارد ذكرها في قوله تعالى: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ اعبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ﴾ (المائدة: ١١٧) فقد خرجوها على عدة أوجه:

ف قيل: مصدرية في محل جر على البدل من الهاء في (به)، والتقدير: ما قلت إلا ما أمرتني بأن اعبدوا، أو في محل نصب على البدل من محل (به) في (ما أمرتني به)، أو في محل نصب بإضمار (أعني) بمعنى أنه فسّر ذلك المأمور به، وقيل إنها عطف بيان على الهاء في (به)، أو بدل من (ما) نفسها أي: ما قلت لهم إلا أن اعبدوا^(١٢٧)، وأيد الزمخشري وأبو البقاء تلك الأوجه^(١٢٨)، وقد أجاز بعضهم أن تكون (أن) تفسيرية، وقيل لا موضع لها من الإعراب بمعنى أي^(١٢٩)، وحين تكون (أن) مفسرة، يكون المفسر هو الهاء في (به) الراجع إلى القول المأمور

به والمعني، فالتقدير: (ما قلت لهم إلا قولاً أمرتني به)، وذلك القول هو أن أقول لهم: اعبدوا الله ربي وربكم، وذهب بعضهم إلى أن الاصل هو أن يقال: ما أمرتهم إلا بما أمرتني به، لكن وضع القول موضع الأمر نزولاً على موجب الأدب الحسن، حتى لا يجعل نفسه وربه أمرين معاً، ودلّ على الأصل بذكر (أن) المفسرة^(١٣٠)، وهذا الوجه منعه الزمخشري وأبو البقاء.

ذهب الزمخشري إلى أنه لو جعلنا (أن) مفسرة لم يكن لها بدّ من مُفسّر، والمُفسّر إما فعل القول أو فعل الأمر، وكلاهما لا وجه له، ففعل القول عادة ما يكون هناك كلاماً محكي بعده من غير أن يتوسط بينها حرف التفسير، أما فعل الأمر فمستند إلى ضمير الله -عزّ وجل- فلو فُسّر بـ (اعبدوا الله ربي وربكم) لم يستقيم، وإذا جُعِلت موصولة بالفعل فستكون بدلا من ما أمرتني به، أو من الهاء في به، وهذا أيضا غير مستقيم؛ لأنّ البديل هو الذي يقوم مقام المبدل منه^(١٣١)، ورأى أبو البقاء أنه لا يجوز أن تكون بمعنى أي المفسرة، لأنّ القول قد صُرح به، فلا ترد مع التصريح بالقول^(١٣٢).

وردّ أبو حيّان منع الزمخشريّ كون المُفسّر فعل الأمر بحجة أنّ المعنى سيؤول إلى أن الله تعالى يقول (اعبدوا الله ربي وربكم)، وهو غير مستقيم، فلم يستقم عنده؛ لأنه جعل الجملة وما بعدها مضمومة إلى فعل الأمر، إنّما لو جعل فعل الأمر مفسراً بقوله (اعبدوا الله) ويكون (ربي وربكم) من كلام عيسى -عليه السلام- على إضمار أعني، والتقدير: (أعني ربي وربكم)، لا على الصفة التي فهمها لاستقام عنده^(١٣٣).

وتوقف البيضاويّ عند الخلاف قائلاً: «(أنّ اعبدوا الله ربي وربكم) عطف بيان للضمير في به، أو بدل منه، وليس من شرط البديل جواز طرح المبدل منه مطلقاً ليلزم بقاء الموصول بلا راجع، أو خبر مضمّر، أو مفعوله، مثل (هو)، أو (أعني)، ولا يجوز إبداله من (ما أمرتني به)، فإن المصدر لا يكون مفعول القول، ولا أن تكون (أن) مفسرة، لأنّ الأمر مستند إلى الله سبحانه وتعالى، وهو لا يقول: (اعبدوا الله ربي وربكم)، والقول لا يفسر، بل الجملة تحكي بعده، إلا أن يؤول القول بالأمر، فكأن قيل: (ما أمرتهم إلا بما أمرتني به)»^(١٣٤).

فهو يمنع البدلية من (ما أمرتني)؛ لأنه يؤول إلى جعل المصدر مفعول القول، لكنه لا يمنع البدلية من الضمير (الهاء) بخلاف المانعين بحجة بقاء الموصول بلا راجع بعد حذف المبدل منه، إذ لا يشترط في البديل إمكانية طرح المبدل منه في الأحوال كلها، أمّا كون (أن) مفسرة، فرفضه لعلتين، الأولى: عدم استقامة المعنى، والثانية: وقوعها بعد قول، والقول يحكى ولا يُفسر، غير أنه أجاب عن الثانية بإمكانية تأويل القول بالأمر، وحيث يزول المانع.

غير أنّ الكرمانيّ سجّل اعتراضه على رفض البيضاويّ جعل (أن) مفسرة بحجة أنّ ذلك يؤدي إلى فساد

المعنى قائلاً: أما قوله فيما ورد من قوله سبحانه (لا تكون أن مفسرة، فالأمر مسند إلى الله جلّ جلاله)، فمن الممكن التوقف عند ذلك الكلام؛ فيجوز أن ينقل عيسى معنى كلام الله، ذلك قول لهم: اعبدوا الله بعبارته التي هي ما في القرآن، كما مر في القرآن الكريم: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا سِتٌّ لَّهُمْ﴾ (آل عمران: ١٢)، حيث عبّر رسول الله ﷺ عن معنى المأمور به بعبارته التي تقتضي الخطاب^(١٣٥).

فلم يناع الكرماني من جعل (أن) مفسرة لقوله (ما أمرتني به)؛ لأنها فسرت الأمر الذي أمر الله تعالى نبيه عيسى (عليه السلام)، وهو (اعبدوا الله)، كأنه (عليه السلام) ينقل كلام الله تعالى على سبيل الحكاية، إذ حكى ما أراد منه الله تعالى وأمر به، فالأمر مسند إلى الله تعالى، أما عيسى -عليه السلام- فقد نقل معنى كلام الله تعالى، فلا مانع من أن يعبر المتكلم عما يؤمر به بعبارة تقتضي الخطاب، محتجا بورود مثله في القرآن الكريم، ومنها قوله تعالى مخاطبا نبيه محمداً (ص): ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا سِتٌّ لَّهُمْ﴾^(١٣٦).

نتائج البحث

١- حوت حاشية الكرماني كثيرا من المسائل والمباحث النحوية المهمة التي تعرّض لها البيضاوي في أثناء تفسيره، فجاءت غنية بمسائل الخلاف النحوي والاختلاف في توجيه الآيات القرآنية وبيان علل التعبير النحوي.

٢- منهج الكرماني قائم على شرح كلام البيضاوي وتوضيح ما غمض منه، وبسط مضمونه بيانا وتفسيرا، غير أنه لم يؤيد البيضاوي في آرائه كلها، بل سجّل مجموعة من الاعتراضات عليه مستعملا عبارات (فيه نظر، فيه ما فيه، فيه بحث هذا تكلف وتعسف)

٣- كانت أغلب حجج الكرماني في الاعتراض على البيضاوي قائمة على الربط بين التوجيه النحوي والمعنى الذي تؤول إليه الآية الكريمة، وبيان الوجه الذي يؤدي إلى فساد المعنى أو بعده عن قصد المتكلم، وترجيح الوجه الذي ينسجم مع المعنى العام المراد من الآية الكريمة.

٤- اعتمد الكرماني في بعض اعتراضاته على الأدلة السياقية والمقامية، واستند في عدد منها إلى آيات أخرى، وهو ما يعرف بمنهج تفسير القرآن بالقرآن.

٥- انفرد الكرماني في عدد من الاعتراضات التي سجلها على البيضاوي، وكان مسبوقا في عدد منها.

٦- حظي عدد من اعتراضات الكرماني بتأييد شراح تفسير البيضاوي الذين جاؤوا بعده، منهم ابن التمجيد وشهاب الدين الخفاجي والقونوي.

المصادر

- ١- ابن الأنباري، أبو البركات، ١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م، أسرار العربية، ط ٩٥، رواية أبي الفتوح نصر بن أبي الفنون البغدادي النحوي، تحقيق: د. محمد راضي محمد مذكور، ووائل محمود سعد عبد الباري، ومراجعة: د. فيصل الجفیان، الوعي الإسلامي.
- ٢- ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد (ت ٣٧٠هـ)، إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، ص ب، ٩٤٢٤-١١.
- ٣- النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل (ت ٣٣٨هـ)، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م، إعراب القرآن، ط ٢٦، مطبعة العاني - بغداد.
- ٤- الدرويش، محيي الدين، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م، إعراب القرآن الكريم وبيانه، ط ٧، بإشراف: أحمد علي سعيد، دار اليمامة - بيروت - لبنان.
- ٥- الأصمعي، مختارات لأبي سعيد عبد الملك بن قريب، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م، الأصمعيات، ط ١، تحقيق، د. عمر فاروق الطباع، دار القلم - بيروت - لبنان.
- ٦- ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م، أمالي ابن الحاجب، تحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار - عمان - الأردن.
- ٧- ابن الأنباري، أبو البركات، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م، الأنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، المكتبة العصرية - صيدا - بيروت - لبنان، شركة أنباء شريف الأنصاري.
- ٨- الأنصاري، الإمام أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف ابن أحمد بن عبد الله بن هشام المصري (ت ٧٦١هـ)، ٢٠٠٨م، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، المكتبة العصرية - بيروت، ص ب: ٨٣٥٥.
- ٩- الغرناطي، محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي (ت ٧٥٤هـ)، ١٤٣٢هـ - ٢٠١٠م، البحر المحيط في التفسير، ط ٣، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض شارك في التحقيق زكريا عبد المجيد النوني ود. أحمد النجولي الجمل، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.
- ١٠- الأشبيلي، أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن خروف، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م، البسيط في شرح جمل

الزجاجي، ط ١، معهد البحوث وإحياء التراث الإسلامي - جامعة أم القرى - السعودية.

١١- ابن الأنباري، أبو البركات، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م، البيان في غريب إعراب القرآن، ط ١، الناشر: الهيئة المصرية العامة، مراجعة: مصطفى السقا.

١٢- العكبري، العلامة النحوي الإمام محب الدين أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن البقاء (ت ٦١٦هـ)، ١٩٩٨م، التبيان في إعراب القرآن، الناشر: بنت الأفكار الدولية - الرياض رقم الإيداع بدار الكتب ١٩٧٦م.

١٣- الجرجاني، علي بن محمد الشريف، ١٩٨٥م، التعريفات، طبعة جديدة، مكتبة بيروت لبنان.

١٤- البيضاوي، ناصر الدين أبو الخير عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي الشافعي، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م، تفسير البيضاوي المسمى (أنوار التنزيل وأسرار التأويل)، ط ١، إعداد وتقديم: محمد عبد الرحمن المرعشي، دار إحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي - بيروت - لبنان.

١٥- الرازي، محمد الرازي فخر الدين ابن العلامة ضياء الدين عمر المشهور بخطيب الري (ت ٦٠٤هـ)، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م، تفسير الفخر الرازي المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب، ط ١، دار الفكر - بيروت - لبنان.

١٦- المرادي، حسن قاسم المرادي (ت ٧٤٩هـ)، ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م، الجنى الداني في حروف المعاني، ط ١، تحقيق: طه محسن، الناشر: مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر جامعة بغداد، جامعة الموصل.

١٧- الخفاجي، القاضي شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر (ت ١٠٦٩هـ)، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م، حاشية الشهاب المسماة (عناية القاضي وكفاية الرازي)، ط ١، ضبطه وخرج آياته: الشيخ عبد الرزاق المهدي، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.

١٨- القونوي، عصام الدين إسماعيل بن محمد الحنفي (ت ١١٩٥هـ) على تفسير البيضاوي معه حاشية ابن التمجيد مصلح الدين مصطفى بن إبراهيم الرومي الحنفي (ت ٨٨٠هـ)، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م، حاشية القونوي، ط ١، ضبطه: عبد الله محمود محمد عمر، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.

١٩- الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت ٣٤٠هـ)، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، حروف المعاني، ط ٢، حققه: د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة - دار الأمل - أربد - الأردن.

- ٢٠- ابن جني، أبو الفتح عثمان، ١٩٩٠م، الخصائص، ط ١، تحقيق: محمد علي النجار، دار الشؤون الثقافية- بغداد.
- ٢١- الحلبي، أحمد بن يوسف المعروف بالسمين (ت٧٥٦هـ)، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ط ١، تحقيق: الشيخ علي محمد معوضي، والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، ود. جاد مخلوف جاد، د. زكريا عبد المجيد النوتي، قدم له وقرضه: د. أحمد محمد حيرة، دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان.
- ٢٢- الأخطل، غياث بن غوث بن الصلت بن طارقة التغلبي، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م، ديوان الأخطل، ط ٢، شرحه وصنفه: مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان.
- ٢٣- الأسدي، بشر بن أبي خازم، ١٣٧٩هـ-١٩٦٠م، ديوان بشر أبي خازم، ط ١، تحقيق: د. عزة حسن وزارة الثقافة والإرشاد القومي في الإقليم السوري، مديرية إحياء التراث القديم، دمشق.
- ٢٤- ذو الرمة، غيلان بن عقبة العدوي، ١٣٣٧هـ-١٩١٩م، ديوان ذي الرمة، ط ١، عني بتنقيحه وتصحيحه كارليل هنري هيس مكارتي، طبع على نفقة كلية كامبريدج.
- ٢٥- العجاج، عبد الله بن رؤبة، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م، ديوان العجاج، ط ١، رواية عبد الملك بن قريب الأصمعي، تحقيق: د. عزة حسن، دار الشرق العربي- بيروت- لبنان.
- ٢٦- ابن الخطيم، قيس، ١٩٦٧م، ديوان قيس بن الخطيم، ط ٢، تحقيق: د. ناصر الدين الأسد، دار صادر- بيروت.
- ٢٧- العامري، ليبد بن ربيعة، ١٩٦٣م، ديوان ليبد، ط ٢، تحقيق: د. إحسان عباس، مطابع الكويت.
- ٢٨- الهمداني، بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م، شرح ابن عقيل، ط ٢، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث- القاهرة.
- ٢٩- البغدادي، عبد القادر بن عمر، ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م، شرح أبيات مغني اللبيب، ط ١، حققه، عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث- بيروت- لبنان.
- ٣٠- الحياتي، جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله ابن مالك الطائي الأندلسي، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م، شرح التسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ط ١ تحقيق: محمد عبد القادر عطا، وطارق فتحي السيد، دار

الكتب العلمية- بيروت- لبنان.

- ٣١- الأنصاريّ، ابن هشام، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م، شرح التصريح على التوضيح، أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، ط١، تحقيق محمد باسل عيون النور، دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان.
- ٣٢- شرّاب، محمد محمد حسن، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٧م، شرح الشواهد الشعرية في أمّات الكتب النحوية، ط١، مؤسسة الرسالة- بيروت.
- ٣٣- ابن يعيش، موفق بن أبي البقاء يعيش بن علي الموصليّ (ت ٦٤٣هـ)، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م، شرح المفصل للزمخشريّ، ط١، قدم ووضع هوامشه: د.إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان.
- ٣٤- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان (ت ١٨٠هـ)، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، كتاب سيبويه، ط٣، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي- القاهرة.
- ٣٥- الزمخشريّ، أبو القاسم جارالله محمود بن عمر الخوارزميّ، ١٩٨٦م، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ط١، شرحه وضبطه وراجعه يوسف الحادي، الناشر: مكتبة مصر بالفعالة.
- ٣٦- الطبرسي، أبو علي الفضل بن الحسن، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، مجمع البيان في تفسير القرآن، ط٢، تحقيق: السيد هاشم الرسولي المحلاتي، والسيد فضل الله اليزدي الطباطبائي، دار المعرفة- بيروت- لبنان.
- ٣٧- ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب الأندلسي، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ط١، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان.
- ٣٨- القيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ)، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م، مشكل إعراب القرآن، ط١، دراسة وتحقيق: حاتم صالح الضامن، الناشر: دار الحرية للطباعة، بغداد، وزارة الإعلام.
- ٣٩- ابن السري، الزجاج أبو إسحق إبراهيم (ت ٣١١هـ)، ١٤١٨هـ - ١٩٨٨م، معاني القرآن وإعرابه، ط١، شرح وتحقيق: د.عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب- بيروت- لبنان.
- ٤٠- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، ١٤٣٥هـ - ٢٠١٣م، معاني القرآن، ط١، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، دار السرور - بغداد.

- ٤١- بابتي، د. عزيزة فوال، ١٩٨٠م، معجم الشعراء الجاهليين، ط ١، التنسيق والفهرسة أحمد عاطف، دار صادر- بيروت- لبنان.
- ٤٢- اليميني، الإمام الشيخ تقي الدين أبو الخير منصور بن فلاح النحويّ (ت ٦٨٠هـ)، ٢٠٠٠م، المغني في النحو، ط ١، تحقيق: د. عبد الرزاق عبد الرحمن أسعد السعدي، المكتبة الوطنية- بغداد.
- ٤٣- الأنصاري، جمال الدين بن هشام (ت ٧٦١هـ)، ١٩٦٤م، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ط ١، حققه وعلق عليه: د. مازن المبارك، ومحمد على حمدالله، راجعه: سعيد الأفغاني، الناشر: دار الفكر، دمشق.
- ٤٤- العيني، بدرالدين محمود بن أحمد بن موسى (ت ٨٥٥هـ)، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ (شرح الشواهد الكبرى)، ط ١، تحقيق: أ.د. أحمد محمد توفيق السوداني، دار السلام- القاهرة- مصر.
- ٤٥- الجرجاني، عبد القاهر، ١٩٨٢م، المقتصد في شرح الإيضاح، ط ١، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر- بغداد.
- ٤٦- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م، المقتضب، ط ١ تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، القاهرة، جمهورية مصر العربية وزارة الأوقاف- المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي.
- ٤٧- الزبيدي، عمرو بن معدي يكرب، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، ديوان عمرو بن معدي يكرب، ط ٢، الناشر: مجمع اللغة العربية - دمشق.
- ٤٨- الفراهيدي، الخليل بن أحمد، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، الجمل في النحو، ط ١، تحقيق: فخرالدين قباوة، مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان.
- ٤٩- القيام، إسماعيل محمود منيزل، ٢٠٠٤م، لغات القبائل في كتب إعراب القرآن ومعانيه، المشرف أ. د. ناصر الدين الأسد، للحصول على درجة الدكتوراه اللغة العربية وآدابها، كلية الدراسات العليا_ الجامعة الأردنية.

المجلات والدوريات:

- ١- الأرنؤوطي، زهير محمد علي، وانتصار، آذار ٢٠١٥م، العلة النحوية عند السهيلي في كتابه نتائج الفكر، مجلة الأستاذ/ ابن رشد، مشترك مع طالبة الماجستير انتصار، العدد ٢١٢ / المجلد الأول.
- ٢- الأرنؤوطي، زهير محمد علي، وزينة داوود سلمان، ٢٠١٩م، الأفعال المزيدة ومعاني حروف الزيادة في مكاتيب الرسول، مجلة الأستاذ/ ابن رشد، بحث مشترك مع طالبة الماجستير، المجلد ٥٨، العدد الثالث ملحق ٣.
- ٣- الأرنؤوطي، زهير محمد علي، وغسان صبري، تموز ٢٠١٧م، نظرية النحو العربي والمعنى النحوي والإجراء، مجلة الأستاذ/ ابن رشد، بحث مشترك، ملحق العدد ٢٢١.
- ٤- الأرنؤوطي، زهير محمد علي، ومنتهى علي عبد الله، ٢٠١٦م، الأدوات الحجاجية في آيات الحوار القرآني، بحث مشترك مع طالبة الدكتوراه، الأستاذ/ ابن رشد، ملحق العدد ٢١٩.

الهوامش

- (١) ينظر: (الغرناطي، ٢٠١٠م، ج ١ / ص ٥١).
- (٢) ينظر (الأنصاري، ٢٠٠٠م، ج ١، ص ٥٥٦).
- (٣) ينظر ديوان (العدوي، ١٩١٩م، ص ٦٣٨)، البيت من البحر الطويل.
- (٤) ينظر (سبيويه، ١٩٨٨، ج ٢ / ص ٣٣٣-٣٣٤)، وهو أحد شواهد سبيويه نسبة (للعامري: ١٩٦٣م) لكنه لم يرد في ديوانه.
- (٥) ينظر ديوان (الزبيدي، ١٩٨٥م، ص ١٧٨)، و(الفراهيدي، ١٩٨٥م، ص ٣٠٠)، و(البغدادي: ١٩٧٣م، ج ٢، ص ١٠٥)، وهو من البحر الوافر.
- (٦) ينظر (بن قنبر: ١٩٨٨م، ج ٢ / ص ٣٣٤).
- (٧) ينظر (الفراء: ٢٠١٣م، ج ١ ص ٧).
- (٨) ينظر (بن السري: ١٩٨٨م، ج ١ / ص ٥٣).
- (٩) ينظر (الأصمعي: ١٩٩٥م، ص ١٠٤)، و(بأبي: ١٩٩٨م، ص ١٨٢) و(البغدادي: ١٩٧٣م، ج ٢ / ص ٢٨٧)، وقيل من شعر شمر الحنفي.
- (١٠) ينظر (الزخشي: ١٩٨٦م، ج ١ / ص ٢٢).
- (١١) ينظر (المبرد: ١٩٩٤م، ج ٤ ص ٤٢٣).
- (١٢) ينظر (بن السري: ١٩٨٨م، ج ١ / ص ٥٣).
- (١٣) ينظر الزخشي: ١٩٨٦م، ج ١ / ص ٢٢).
- (١٤) ينظر (الغرناطي: ٢٠١٠م، ج ١ / ص ٥١).
- (١٥) ينظر (بن قنبر: ١٩٨٨م، ج ١ / ص ٣٣٣).
- (١٦) ينظر (ابن خالويه: ٢٠١٠م، ص ٣٢).
- (١٧) ينظر (العكبري: ١٩٩٨م، ص ١٣).
- (١٨) ينظر (الغرناطي: ٢٠١٠م، ج ١ / ص ٥١).
- (١٩) ينظر (القيسي: ١٩٧٥م، ج ١ / ص ٧٢).
- (٢٠) ينظر (الغرناطي: ٢٠١٠م، ج ١ / ص ٥١).
- (٢١) ينظر (القيسي: ١٩٧٥م، ج ١ / ص ٧٢).
- (٢٢) ينظر (البيضاوي: ١٩٩٧م، ج ١ / ص ٣١).
- (٢٣) (الكرماني: ٢٠٢٣م، ص ٩٠).

- ٢٤) ينظر (الأنصاري: ٢٠٠٨م، ج ١/ ص ٣٥١)، و (الهمداني: ١٩٨٠م، ج ١/ ص ٣٧٦)، و (الأنصاري: ٢٠٠٠م، ج ١/ ص ٣٢٠)، و (الأرناؤوطي: ٢٠١٦م، ص ١٦).
- ٢٥) ينظر (سيبويه: ١٩٨٨م، ج ٢/ ص ١٤٢).
- ٢٦) ينظر (ابن الأنباري: ٢٠٠٧م، المسألة ٢٣، ج ١/ ص ١٥٧-١٥٨).
- ٢٧) البيت (للأسدي، ينظر ديوانه: ١٩٦٠م، ص ١٦٥)، وهو من شواهد (سيبويه: ١٩٨٨م، ج ٢/ ص ١٥٦)، و (الزخشي: ١٩٨٦م، ج ٢/ ص ٤٨)، و (ابن الأنباري: ٢٠١٥م، ص ١١٣)، و (الحياي، ٢٠٠١م، ج ١/ ص ٤٣٢).
- ٢٨) ينظر (سيبويه: ١٩٨٨م، ج ٢/ ص ١٥٦).
- ٢٩) ينظر (الفراء: ٢٠١٣م، ج ١/ ص ٣١١).
- ٣٠) ينظر (الأنصاري: ٢٠٠٨م، ج ١، ص ٣٦٢).
- ٣١) ينظر (للنحاس: ١٩٩٧م، ج ١/ ص ٥١٠).
- ٣٢) ينظر (الزخشي: ١٩٨٦م، ج ١/ ص ٤٨).
- ٣٣) ينظر (المصدر نفسه: ١٩٨٦م، ج ١/ ص ٤٨).
- ٣٤) ينظر (الأشبيلي: ١٩٩٨م، ج ١/ ص ٤٥٩).
- ٣٥) ينظر (القيام: ٢٠٠٤م، ص ١٩)، بني الحارث بن كعب يجعلون الاثني في رفعها ونصبها وخفضها بالألف، وكذلك الجمع بالواو في الرفع والنصب والخفض، وأنشد رجل من بني الأسد عنهم يريد بني الحارث، (فَأَطْرَقَ إِطْرَاقَ الشُّجَاعِ وَكُوَيْرَى مَسَاغاً لِنَابَاهِ الشُّجَاعِ لَصَمًا).
- ٣٦) ينظر (العكبري: ١٩٩٨م، ص ١٣١).
- ٣٧) ينظر (البيضاوي: ١٩٩٧م، ج ٢/ ص ١٣٦-١٣٧).
- ٣٨) (الكرمازي: ٢٠٢٣م، ص ١٦٩).
- ٣٩) ينظر (الأشبيلي: ١٩٩٨م، ج ١/ ص ٣٤٢).
- ٤٠) ينظر (المصدر نفسه: ١٩٩٨م، ج ١/ ص ٣٤٢).
- ٤١) ينظر (سيبويه: ١٩٨٨م، ج ١، ص ٤٣٥).
- ٤٢) ينظر (الخليبي: ١٩٩٤م، ج ٤/ ص ٦٧٦).
- ٤٣) ينظر (العكبري: ١٩٩٨م، ص ٥٠٦).
- ٤٤) ينظر (ابن الأنباري: ١٩٨٠م، ج ١/ ص ٣٢٥)، و (القيسي: ١٩٧٥م، ج ١/ ص ٢٥٦)، و (العكبري: ١٩٩٨م، ص ٥٠٦).
- ٤٥) ينظر (اليميني: ٢٠٠٠م، ج ٣/ ص ١٩٤).
- ٤٦) ينظر (الزخشي: ١٩٨٦م، ج ٢/ ص ١٠١).

- (٤٧) ينظر (الغرناطي: ٢٠١٠م، ج ٤ / ص ٥٤٧).
- (٤٨) ينظر (المرادي: ١٩٧٦م، ص ٥٣٣-٥٣٤)، و(الأنصاري: ١٩٦٤م، ج ١ / ص ٣٨٥).
- (٤٩) ينظر (الخلبي: ١٩٩٤م، ج ٤ ص ٦٧٦).
- (٥٠) ينظر (البيضاوي: ١٩٩٧م، ج ٢ / ص ١٦٧).
- (٥١) (الكرماني: ٢٠٢٣م، ص ١٧٨).
- (٥٢) ينظر (المصدر نفسه: ٢٠٢٣م، ص ١٧٨).
- (٥٣) (الخفاجي: ١٩٩٧م، ج ٤ / ص ١٢٤).
- (٥٤) ينظر (سيبويه: ١٩٨٨م، ج ٢ / ص ٣٩٨).
- (٥٥) ينظر (المبرد: ١٩٩٤م، ج ٢ / ص ٥٦٦).
- (٥٦) ينظر (سيبويه: ١٩٨٨م، ج ٢ / ص ٣٩٩-٣٩٨).
- (٥٧) ديوان (الأخطل: ١٩٩٤م، ج ١ / ص ٣٠٥)، ورد صدر البيت في الديوان (ولقد أكون من الفتاة بمنزل).
- (٥٨) ينظر (ابن الأنباري: ٢٠٠٧م، المسألة ١٠٢، ج ٢ / ص ٥٨٣-٥٨٨).
- (٥٩) ينظر (العكبري: ١٩٩٨م، ص ٢٥٣-٢٥٤).
- (٦٠) ينظر (الزخمشري: ١٩٨٦م، ج ٢ / ص ٥١٩-٥٢٠).
- (٦١) (البيضاوي: ١٩٩٧م، ج ٤ / ص ١٦-١٧).
- (٦٢) (الكرماني: ٢٠٢٣م، ص ٢٥٦).
- (٦٣) ينظر (١٩٨٥م، ص ٢٧-٢٨).
- (٦٤) (القنوي: ٢٠٠١م، ج ١٢ / ص ٢٧٣).
- (٦٥) ينظر (الطبرسي: ١٩٨٨م، ج ٩ / ص ٥٧٩).
- (٦٦) ينظر (المصدر نفسه: ١٩٨٨م، ج ٩ / ص ٥٧٩).
- (٦٧) ينظر (الأنصاري: ١٩٦٤م، ج ١ / ص ١٣٢).
- (٦٨) (الزخمشري: ١٩٨٦م، ج ٤ / ص ٤٩٥).
- (٦٩) ينظر (العكبري: ١٩٩٨م، ص ١٢٤٩)، و(الأرناؤوطي، وغسان: ٢٠١٧م، ص ١٣).
- (٧٠) (الأنصاري: ١٩٦٤م، ج ٢ / ص ٨٨٥-٨٨٦).
- (٧١) ينظر (البيضاوي: ١٩٩٧م، ج ٥ / ص ٢٦٠).
- (٧٢) (الكرماني: ٢٠٢٣م، ص ٣٩٥).
- (٧٣) ينظر (القيسي: ١٩٧٥م، ج ١ / ص ٣٤٧).

- (٧٤) ينظر (الغرناطي: ٢٠١٠م، ج ٦/ ص ٦٤).
- (٧٥) ينظر (القيسي: ١٩٧٥م، ج ١/ ص ٣٤٧).
- (٧٦) ينظر (الزخشري: ١٩٨٦م، ج ٢/ ص ٣٦٥)، و(ابن عطية: ١٩٩٣م، ج ٣/ ص ١٢٣)، و(العكبري: ١٩٩٨م، ص ١٠٩)، و(الغرناطي: ٢٠١٠م، ج ٦/ ص ٦٤).
- (٧٧) ينظر (الرازي: ١٩٨١م، ج ١٧/ ص ١٠٩).
- (٧٨) ينظر (ابن عطية: ١٩٩٣م، ج ٣/ ص ١٢٣)، و(الحلي: ١٩٩٤م، ج ٦/ ص ٢١٠).
- (٧٩) ينظر (العكبري: ١٩٩٨م، ص ١٩٥).
- (٨٠) ينظر (الحلي: ١٩٩٤م، ج ٦/ ص ٢١٠).
- (٨١) ينظر (الزخشري: ١٩٨٦م، ج ٢/ ص ٣٦٥).
- (٨٢) (البيضاوي: ١٩٩٧م، ج ٣/ ص ١٣٤).
- (٨٣) (الكرماني: ٢٠٢٣م، ص ٢١٣).
- (٨٤) ينظر (الزجاجي: ١٩٨٦م، ص ٦٣).
- (٨٥) ينظر (ابن يعيش: ٢٠٠١م، ج ٣/ ص ١٢١).
- (٨٦) ينظر (سيبويه: ١٩٨٨م، ج ٣/ ص ٦١)، و(المبرد: ١٩٩٤م، ج ٢/ ص ٥٤).
- (٨٧) ينظر (الغرناطي: ٢٠١٠م، ج ٣/ ص ٤٠٠).
- (٨٨) ينظر ديوان (ذي الرمة: ١٩١٩م، ص ٩)، من قصيدة على البحر البسيط وردت في الديوان (بالكور) بدل (بالرحل)، تصغي أي تميل كأنها تسمع إلى حركة من يريد أن يشدّ عليها الرحل، الجانحة، المائلة في شق، والغرز للرحل كالركاب للسرّج.
- (٨٩) ينظر (سيبويه: ١٩٨٨م، ج ٣/ ص ٦١).
- (٩٠) ينظر ديوان (ابن الخطيم: ص ٢٧٩).
- (٩١) ينظر (العكبري: ١٩٩٨م، ص ٣٠٤).
- (٩٢) ينظر (الحلي: ١٩٩٤م، ج ٣/ ص ٤٥٢).
- (٩٣) ينظر (الفرّاء: ٢٠١٣م، ج ١/ ص ٢٤٣).
- (٩٤) ينظر (ابن عطية: ١٩٩٣م، ج ١/ ص ٥٣١).
- (٩٥) ينظر (الزجاج: ١٩٨٨م، ج ١/ ص ٤٨٥).
- (٩٦) ينظر (ابن الأنباري: ١٩٨٠م، ج ١/ ص ٢٢٧).
- (٩٧) ينظر (الزخشري: ١٩٨٦م، ج ١/ ص ٣٧٨).
- (٩٨) ينظر (الغرناطي: ٢٠١٠م، ج ٣/ ص ٤٠٠).

- ٩٩) ينظر (البيضاوي: ١٩٩٧م، ج ٢ / ص ٤٥).
- ١٠٠) ينظر (الكرماني: ٢٠٢٣م، ص ١٤٢-١٤٣).
- ١٠١) ينظر (القنوي: ٢٠٠١م، ج ٦ / ص ٣٧٥).
- ١٠٢) ينظر (الحنفاي: ١٩٩٧م، ج ٣ / ص ١٤٧).
- ١٠٣) ينظر (القنوي: ٢٠٠١م، ج ٦ / ص ٣٧٥).
- ١٠٤) ينظر (المرادي: ١٩٧٦م، ص ١٧٦).
- ١٠٥) (الجرجاني: ١٩٨٢م، ص ١١٣٠).
- ١٠٦) ينظر (سيبويه: ١٩٨٨م، ج ٣ / ص ٥٢٠)، و (الأرناؤوطي، وانتصار: ٢٠١٥م، ص ٢٣٨).
- ١٠٧) (العيني: ٢٠١٠م، ص ١٨١٠)، وهو من البحر الحفيف ونُسب إلى الأخبط بن قريع الأسدي.
- ١٠٨) ينظر (ابن الأنباري: ٢٠٠٧م، المسألة ٩٤، ج ٢ / ص ٥٣٦).
- ١٠٩) ينظر (سيبويه: ١٩٨٨م، ج ٣ / ص ٥٢١).
- ١١٠) ينظر (ابن الأنباري: ٢٠٠٧م، المسألة ٩٤، ج ٢ / ص ٥٣٦).
- ١١١) ينظر (المرادي: ١٩٧٦م، ص ١٧٦).
- ١١٢) ينظر (الجرجاني: ١٩٨٢م، ص ١١٣٠).
- ١١٣) ينظر (الدرويش: ١٩٩٩م، ج ٣ / ص ١٢٠).
- ١١٤) (الفراء: ٢٠١٣م، ج ١ / ص ٤٠٧).
- ١١٥) ينظر (الزجاج: ١٩٨٨م، ج ٢ / ص ٤١٠).
- ١١٦) ينظر (الغرناطي: ٢٠١٠م، ج ٤ / ص ٤٧٨).
- ١١٧) ينظر (شراب: ٢٠٠٧م، ج ٢ / ص ٤٩)، على الرجز، قيل إنه للعجاج، إلا أنه لم يُذكر في ديوان (العجاج: ١٩٩٥م) رواية عبد الملك بن قريظ الأصمعي.
- ١١٨) ينظر (الزنجشيري: ١٩٨٦م، ج ٢ / ص ٢٤٩).
- ١١٩) ينظر (ابن الحاجب: ١٩٨٩م، ج ١ / ص ١٢٥).
- ١٢٠) ينظر (الغرناطي: ٢٠١٠م، ج ١ / ص ٥٧٨)، و (الزنجشيري: ١٩٨٦م، ج ٢ / ص ٢٤٩).
- ١٢١) ينظر (ابن جني: ١٩٩٠م، ج ٣ / ص ١١٠).
- ١٢٢) ينظر (العكبري: ١٩٩٨م، ص ١٧٧).
- ١٢٣) ينظر (البيضاوي: ١٩٩٧م، ج ٣ / ص ٥٥).
- ١٢٤) ينظر (الكرماني: ٢٠٢٣م، ص ٢٠٢-٢٠٣).

- ١٢٥ ينظر (المبرد: ١٩٩٤م، ج ٢ / ص ٣٥٨)، و (الأرنأوطي، وزينة: ٢٠١٩م، ص ٢٢٦).
- ١٢٦ ينظر المصدر نفسه: ١٩٩٤م، ج ٢ / ص ٣٥٨.
- ١٢٧ ينظر (الحلبي: ١٩٩٤م، ج ٤ / ص ١١٥).
- ١٢٨ ينظر (الزجاج: ١٩٨٨م، ج ٢ / ص ٢٢٣)، و (الزخشري: ١٩٨٦م، ج ٢ / ص ٧٦)، و (العكبري: ١٩٩٨م، ص ٤٧٦).
- ١٢٩ ينظر (القيسي: ١٩٧٥م، ج ١ / ص ٢٤٤)، و (ابن عطية: ١٩٩٣م، ج ٢ / ص ٢٦٣).
- ١٣٠ ينظر (الرازي: ١٩٨١م، ج ١٢ / ص ١٤٤).
- ١٣١ ينظر (الزخشري: ١٩٨٦م، ج ٢ / ص ٧٦).
- ١٣٢ ينظر (العكبري: ١٩٩٨م، ص ٤٧٦).
- ١٣٣ ينظر (الغرناطي: ٢٠١٠م، ج ٤ / ص ٤١٨).
- ١٣٤ (البيضاوي: ١٩٩٧م، ج ١ / ص ١٥١).
- ١٣٥ ينظر (الكرماني: ٢٠٢٣م، ص ١٧١).
- ١٣٦ (الحفاجي: ١٩٩٧م، ج ٤ / ص ١٢٤).

The Syntactical Objections of Mohammed Bin Yussuf Al-Karamani (died 786 (died 685 AH) of the Holy Quran AH) to AL-Baydhawy's Interpretation

Farkadkaharee

Zuhair.mohammed

University of Baghdad / College of Education for Human Sciences (Ibn Rushd)

Abstract

Mohammed bin Yussif bin Ali Al-Kramani (died 786 AH) presented a Commentary Book on Al-Baydhawi's Interpretation of The Holy Quran, which is called (Anwar Al-Tanzill and Asrar al-Taaweel), and because of the importance of Al-Kramani's Commentary Book, which has distinction from other Commentary Books that were written about Al-Baydhawi's Interpretation. In fact, Al-Kramani was knowledgeable and proficient in Arabic language. The idea of this research is not to raise the syntactical issues in Al-Kramani's, but to discuss these issues that Al-Kramani had objections to what Al-Baydhawi came out in his Interpretation. Al-Kramani sometimes had objections, and sometimes commented on what he objected and made corrections. I have arranged the syntactical issues according its sequence in the Commentary Book.

Key words:

Al-Kramani, Syntax, Al-Baydhawi, objections